الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
قاعة المناقشة: C02

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
حيمر عبد الله
ونوغي سفيان

تحت عنوان:

أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

لجنة المناقشة:

د. عطاالله ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. بلواضح الجيلاني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. نوي نورالدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
قاعة المناقشة: C02

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
حيمر عبد الله
ونوغي سفيان

تحت عنوان:

أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

لجنة المناقشة:

د. عطاالله ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. بلواضح الجيلاني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. نوي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اشكر واحمد الله العلي القدير المنعم المتفضل الذي انار لنا درب العلم وجعله فريضة في ديننا الحنيف وعلى ما اتاح ويسر لنا من عسير ووجهنا بفضله الى الطريق اليسير.

يشرفني ويزيد من فخري ان اهدي ثمرة هذا الجهد الى من أمرني الله بطاعتهما وجعلهما سبب وجودي وفي ظلهما تتم سعادتي ويشتد عودي وهما من نور دربي الى طريق السعادة والخير، الى اعز من أحب في هذه الدنيا الفانية الى والدي ووالدتي الى سبب وجودي في هذه الحياة الى من وقف الى جانبي في أصعب فترات حياتي الى امي وابي.

كما اهدي ثمرة هذا الجهد الى اخوتي الذين لا املك في الدنيا شيء أغلى منهم، والى كل عائلتي واقاربي الذين اتمنى لهم كل السعادة والخير في حياتهم، والى اصدقاء العمر واخوتي الذي لم تنجبهم امي والشيء الوحيد الذي اخترته في حياتي.

- حيمر عبد الله
- ونوغي سفيان

شكر

الحمد لله الذي انار لنا دربه العلم والمعرفة وأعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الاستاذ المشرف بلواضح الجيلاني الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا العمل المتواضع، والى كل من ساهم في هذا البحث من بعيد او قريب الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم التي انارت لنا الطريق لإتمام العمل على أحسن وجه.

كما نتقدم بالشكر مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه على الوقت والجهد الذي خصصوه لمطالعة هذا العمل خدمة للبحث العلمي، كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل عمال شركة مطاحن الرياض وحدة المسيلة الذين قدموا لنا يد المساعدة والمعلومات والوثائق الكافية سواءا فيما يخص البحث او المعلومات الخاصة بالشركة، كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر إلى كل أساتذتنا الذين كان لنا الشرف بلقياهم وتدريسهم لنا والى روح المعلم علال سعد الرحمة والمغفرة.

- حيمر عبد الله
- ونوغي سفيان

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية حيث كانت في مؤسسة مطاحن الحضنة وحدة المسيلة للفترة (2020-2021).

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالجباية والمؤسسات الاقتصادية بالإضافة الى العلاقة بينهما، وخلصت الدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2020-2021) الى وجود اثار للجباية على أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الجباية، المؤسسة الاقتصادية، ابعاد الجباية، أداء مؤسسة الحضنة.

This study aims to shed light on the impact of tax collection on the performance of economic institutions. This study relied on the analytical descriptive approach in the theoretical study, and the case study approach in the applied study, as it was in the Hodna Mills Corporation and the Msila unit for the period (2020-2021). After reviewing the various theoretical aspects related to collection and economic institutions, in addition to the relationship between them, the field study of Al-Huda Mills Corporation (2020-2021) concluded that there are effects of collection on the performance of the institution. Keywords: taxes, economic institution, taxes dimensions, the performance of Hodna institution.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
إهداء	
شكر	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: عموميات حول الجباية وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	
المبحث الأول: مدخل نظري للجباية	
المطلب الأول: تعريف الضريبة	1
المطلب الثاني: الاقتطاعات الاجبارية الأخرى غير الضريبية	2
المطلب الثالث: القواعد الأساسية للجباية	3
المطلب الرابع: تصنيفات الجباية	4
المبحث الثاني: اساسيات حول المؤسسات الاقتصادية	
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية وخصائصها	6
المطلب الثاني: اهداف المؤسسات الاقتصادية	7
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية	7
المطلب الرابع: الوظائف الأساسية للمؤسسات الاقتصادية	8
المبحث الثالث: علاقة الجباية بالمؤسسات الاقتصادية وعرض الدراسات السابقة	
المطلب الأول: الضرائب المطبقة على المؤسسات الاقتصادية	10
المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية	14
المطلب الثالث: أوجه تأثير الضريبة على المؤسسة الاقتصادية	16
المطلب الرابع: التهرب الضريبي	21

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والأدوات المستخدمة

المطلب الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الحضنة 26

المطلب الثاني: المنهج والأدوات المستخدمة 31

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة 31

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها 38

خلاصة الفصل

الخاتمة العامة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول والاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	5
2	الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح المركب الصناعي التجاري الحضنة2020	33
3	الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح المركب الصناعي التجاري الحضنة2021	33
4	التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات للمركب الصناعي التجاري 21-20	33
5	الرسم على النشاط المهني للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	34
6	الرسم على القيمة المضافة للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	34
7	الضريبة على الدخل الإجمالي للمركب الصناعي التجاري الحصنة20-21	35
8	راس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة 20-21	35
9	احتياجات راس المال العامل للمكرب الصناعي التجاري الحضنة20-21	36
10	حساب الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	36
11	نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري الحضنة 20-21	37
12	المردودية المالية في ظل وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	37
13	المردودية المالية في ظل عدم وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة 21-20	38
14	المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	38
15	المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة20-21	38
16	الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات للمركب الصناعي التجاري الحضنة 20-21	39
17	الوفر الضريبي الناتج عن المؤونات للمركب الصناعي التجاري الحضنة 20-21	39

قائمة الملاحق

1	الميزانية الختامية للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020 جانب الاصول
2	الميزانية الختامية للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020 جانب الخصوم
3	حساب نتائج المركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020
4	جدول تدفقات الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020
5	جدول حساب نتائج المركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2021
6	جدول تدفقات الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2021
7	الميزانية الختامية للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2021 جانب الخصوم
8	الميزانية الختامية للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2021 جانب الاصول
9	الميزانية العامة للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020
10	الميزانية العامة للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2021

شرح الاختصارات

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الفرنسية
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	Impôts sur les Bénéfices des Sociétés
TVA	الرسم على القيمة المضافة	taxe sur valeur Ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur activité professionnelle
IRG	الضريبة على الدخل الاجمالي	Impôts sur revenue global
FR	راس المال العامل	fonds de roulement
BFR	احتياجات راس المال العامل	Besoin en fonds de roulement
TN	الخزينة الصافية	Trésorerie nette
ق ض م ر م	قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة	

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من العناصر الأساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وأداة لإحداث التنمية والتقدم في اقتصاديات الدولة، لذا يمكن القول على أنها تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية، ان المؤسسة الاقتصادية كيان ينشط في وسط شديد التعقيد يتميز بعدم الاستقرار لذا وجب عليها التكيف مع هذا الوسط إذا أرادت الاستمرار. وإن توسع نشاطها وكبر حجمها وتشعب فروعها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة المهام المترتبة عليها والمسؤوليات التي تقع على عاتقها.

ومن أهم هذه العوامل هو العامل الجبائي، إذ يعتبر موضوع الجباية من بين أهم المواضيع التي اهتمت بها الدول على مر العصور، لكونه أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل ايراداتها العامة لتعدد وتنوع مجالات تطبيقها، وهو ما يعكس تعدد المكلفين بها ومن أهمهم نجد المؤسسة التي تعتبر أحد المشكلين للثروة الوطنية، وهو ما جعلها تكون المحور الأساسي للإخضاع الضريبي.

أولا-إشكالية البحث:

ومن خلال مسابق تتبلور معالم الإشكالية لهذا البحث حيث يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الجباية على أداء مؤسسة مطاحن الحضنة؟ حيث تقودنا هذه الاشكالية الى طرح جملة من التساؤلات:

- ماذا نقصد بالجباية؟ وماهي مقوماتها؟
- ما هو مفهوم المؤسسة الاقتصادية؟ وماهي تصنيفاتها؟
- ماهي الضرائب المطبقة على المؤسسات الاقتصادية؟ وكيف تؤثر على أدائها؟

ثانيا-فرضيات البحث:

- للجباية أثر سلبي على أداء مؤسسة مطاحن الحضنة.
- تؤثر الضريبة بشكل مباشر وغير مباشر على مردودية المؤسسة، إلا أنها لا تؤثر بشكل كبير على التوازن المالي.
- يكمن تأثير الضريبة على الخزينة في اختلالها، بينما تأثير الضريبة على النتيجة الصافية يتمثل في تخفيض حجمها.

ثالثا–نموذج الدراسة:

رابعا–أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تتناول موضوعا هاما يتمثل في الجباية وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية ايضا كون ان موضوع الجباية أصبح من الاهتمامات الحديثة لدى الباحثين في المجال الجبائي، وامكانية أن يكون للجباية تأثيرا على السيولة في المؤسسة وبالتالي التأثير على أداء المؤسسة بشكل عام.

خامسا–اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- قياس مدى التأثير الذي يمكن ان تحدثه الجباية على اداء المؤسسة.
- التعرف على مختلف الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة الاقتصادية.
- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في تسيير جبايتها.

سادسا–أسباب اختيار الموضوع:

- هدف شخصي والمتمثل في الميول لهذا النوع من المواضيع، كذا مدى أهمية الموضوع لمواصلة الحياة المهنية.
- الموضوع له صورتين أساسيتين المجال العلمي والمجال العملي.
- أهمية موضوع الجباية في مجال الإدارة المالية.
- الرغبة في معرفة اثار الجباية في المؤسسة الاقتصادية.

سابعا–المنهج المستخدم:

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، فقد تمت الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، بحيث اعتمدنا على" **المنهج الوصفي** "عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الفصل الأول من هذه الدراسة. بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة في الفصل الثاني وذلك من خلال دراسة حالة عينة "مطاحن الحضنة المسيلة".

ثامنا–حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة عموما بالجباية وأثرها على اداء المؤسسة وكإسقاط على واقع الحال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية تم اختيار مؤسسة مطاحن الحضنة وحدة المسيلة.

الحدود الزمانية: تمثلت الفترة الزمنية للدراسة في الفترة (2020–2021).

الحدود الموضوعية: أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية العينة مؤسسة مطاحن الحضنة وحدة المسيلة.

تاسعا–الدراسات السابقة:

–دراسة خنفي لحسن وبن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي،2017 ، حيث تناول الطالبان مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام إضافة إلى مفهوم الأداء المالي داخل المؤسسات الاقتصادية وكذا أثر التسيير الجبائي وأهميته بالنسبة إلى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

–دراسة صابر عباسي :**(2012)** أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكانت من أهم نتائج الدارسة، أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية، وأثره يكون أقوى على خزينة المؤسسة وضعيف على ادائها المالي.

تتقاطع اغلب هذه الدراسات مع دراستنا في عديد النقاط نذكر منها ما يلي:

- كون ممارسة الجباية داخل المؤسسة امر ممكن ومعترف به قانونيا.
- وكذلك تأثير الجباية يكون بشكل مباشر على أداء المؤسسة.
- وكذا اهمية وجود التسيير الجبائي داخل المؤسسة.

عاشرا–خطة الدراسة:

وقد اقتضت عملية معالجة موضوع" **أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية** "من هذه الزاوية تقسيمه إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة.

الفصل الأول تحت عنوان عموميات حول الجباية وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية حاولنا من خلاله الإلمام بالجوانب والأسس النظرية للضريبة (ماهيتها مقوماتها وقواعدها...) والمؤسسات الاقتصادية (المفهوم الأهداف والوظائف) كما تم في المبحث الثالث ربط العلاقة بين الجباية والمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني تحت عنوان الدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة وحدة المسيلة وقد قسم إلى ثلاث مباحث حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى نتائج الدراسة ومناقشتها، في المبحث الثالث فسيكون حول اختبار الفرضيات ومناقشتها.

الخاتمة تضمنت تلخيصا عاما وعرض نتائج واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، وفي الأخير سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي تعتبر ضرورية.

الفصل الأول:

عموميات حول الجباية

وعلاقتها بالمؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

عرفت الضريبة منذ أقدم العصور بمفاهيم متعددة وقد تطورت هذه المفاهيم مع التغير الحاصل في النظام الاقتصادي، كما أن الضريبة هي مصدر للإيرادات العامة للدولة وازدادت أهميتها حيث أصبحت الدول تستخدمها في تحقيق أهدافها السياسة والاقتصادية، اذ تحتل الضرائب مكانة واسعة في قوانين المالية العامة وتعتبر هذه الأخيرة من العلوم التي تهتم بالبحث عن نفقات الدولة وإيراداتها لان للجباية أثر مهم على النشاط الاقتصادي اذ ان المؤسسة الاقتصادية تمثل الحصيلة الكبرى لتغطية نفقات الدولة بفضل الضرائب المفروضة عليها.

ستتم في هذا الفصل محاولة التعرف على مفهوم الجباية ومقوماتها وكذا قواعدها، بالإضافة الى التعرف على ماهية المؤسسة الاقتصادية ومحاولة ربط العلاقة بينهما.

المبحث الأول: مدخل نظري للجباية.

المطلب الأول: تعريف الجباية:

يمكن تعريف الجباية على انها مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم الإتاوات والمساهمات الاجتماعية (محرزي، 2003، صفحة 217).

وتأخذ الضرائب حصة الأسد من الجباية من حيث حجم المداخيل ومجال فرضها، حيث تعدد تعاريف الضريبة نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: تعريف الأستاذ تروتباس الذي يرى انها وسيلة لتوزيع الأعباء بين الافراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم التكلفية (البطريق، 1972 ، صفحة 26).

التعريف الثاني: الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة التي تقدمها الدولة دون ان يكون هناك عائد مباشر للفرد (خبابة، ، 2009 ، صفحة 133).

التعريف الثالث: الضريبة اقتطاع مالي نقدي اجباري ونهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية تأخذه الدولة من أموال الافراد حسب قدراتهم التكلفية من اجل تغطية أعباء الدولة والجماعات المحلية (خلاصي، 2006، صفحة 12).

التعريف الرابع: الضريبة هي اقتطاع مالي من مدخول وثروات افراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من اجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون ان يكون هناك عائد مباشر للفرد (الوادي، 2006، صفحة 50).

مما سبق يمكن تعريف الضريبة على انها عبارة عن اقتطاع نقدي الزامي على المكلفين بها وفقا لقدراتهم التكلفية تفرضها الدولة بدون مقابل أي لا يعود عليهم بالنفع الخاص وبصفة نهائية قصد تغطية الأعباء العامة وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة.

يمكننا من خلال التعاريف السابقة الذكر حصر مقومات الضريبة فيما يلي:

1. **الضريبة إجبارية وبصفة نهائية:** يجبر الفرد على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده او رغبته في الدفع، فإذا ما سولت له نفسه الهرب او الامتناع عن دفع الضريبة وقع تحت طائلة العقاب، حيث تحصل الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف واستخدام طرق التنفيذ الجبرية (وراز، 1994، صفحة 87).
2. **الضريبة فريضة نقدية:** كانت الضريبة في العصور القيمة وفي العصور الوسطى تفرض وتجبى عينا وذلك جفي شكل التزام الأفراد بتقديم عمل معين (وهو ما يعرف السخرة أو تسليم أشياء أو جزء من المحصول كما كان الشأن في ظل الإمبراطورية الرومانية).

فمن الواضح أن نظام الضرائب العينية يلائم الاقتصاديات العينية، وهي تلك التي تقوم على المبادلة العينية ولا تعرف النقود إلا في حدود ضيقة، أما في المجتمعات المعاصرة التي تقوم على الاقتصاديات النقدية، فالضريبة العينية لا تطبق، ونجد أن الضرائب النقدية تشكل القاعدة العامة للضريبة، ذلك أنها الشكل الأكثر ملائمة للاقتصاد النقدي وللنظام المالي المعاصر، وهذا على العكس من الضرائب العينية التي تلائم هذا النوع من الاقتصاد ولهذا النوع من النظم المالية وذلك للأسباب التالية:

- لا تتفق الضريبة العينية مع العدالة في توزيع الأعباء المالية، ذلك لأنها تفرض على كل ممول تقديم كمية معينة من المحصول، أو عدد معين من ساعات العمل تسقط من حسابها اختلاف تكاليف الإنتاج من منتج إلى آخر واختلاف قدرة الأفراد على تحمل العمل.
- تستلزم الضريبة العينية قيام الدولة بتكاليف مرتفعة عن تلك التي تتطلبها الضريبة النقدية، وذلك بسبب ما تتحمله الدولة من نفقات جمع المحاصيل ونقلها وتخزينها، هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له هذه المحاصيل من تلف.
- لا تعتبر الضريبة العينية ملائمة للفقه المالي الحديث، خاصة لنظام النفقات النقدية، فالدولة تقوم بنفقاتها في شكل نقدي، وهو ما يستلزم أن تكون الإيرادات في شكل نقدي أيضا حتى يمكنها أن تقابل النفقات النقدية. (محجوب، 1979، صفحة 204)

3. الضريبة بدون مقابل: تدفع الضريبة بدون مقابل، فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع، وباعتباره عضوا في الجماعة وليس ممولا للضرائب وعلى هذا فانه يبدو من المنطقي ان يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم. (محمد الصغير و يسرى ، 2003، صفحة 58)

4.تحقيق النفع العام: بما ان الضريبة تجب حكم التضامن الاجتماعي بين الافراد، فان ثمة خاصية تتجلي في كونها تهدف الى تحقيق النفع العام. (بوعون و نصيرة يحياوي ، 2010)

المطلب الثاني: الاقتطاعات الإجبارية الأخرى غير الضريبية:

تشكل الضريبة اقتطاع جبائي إجباري، الا أنه توجد اقتطاعات إجبارية أخرى غير الجبائية، وهي اقتطاعات الجباية المستقلة التي تتكون من اقتطاعات تدفع لحساب أشخاص معنوية، هذه الاقتطاعات من رسوم الجباية المستقلة، الاشتراكات الاجتماعية والإتاوات المحصلة مقابل خدمات مقدمة.

أ- **رسوم الجباية المستقلة:** تعرف رسوم الجباية المستقلة على انها تقبض لأجل منفعة اقتصادية أو اجتماعية لحساب الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة، الذين تتجرد منهم صفة الدولة، الجماعات المحلية ومنشآتهم العامة أو الإدارية. (Beltrame, p. 12)

على ضوء ذلك نجد أن الرسوم والضريبة يختلفان في الخصائص إذ أن هذه الرسوم تقتطع لأجل منفعة اقتصادية أو اجتماعية، بينما الضريبة يكون لها أهداف عامة مشتركة، بالتدخل كأداة اقتصادية ومن حيث المستفيد من هذه الرسوم، "يكون شخص معنوي خاص أو عام تتجرد منه صفة الدولة كالولاية أو

البلدية بينما الضريبة تدفع للدولة بدون مقابل آني ومحدد، ولا يكون للشخص المعنوي الحق في أن يكون مستفيدا من اقتطاعات الضريبة.

ب- **الاشتراكات الاجتماعية:** تشكل هذه الاقتطاعات الإجبارية عائدات الأشخاص الذين يكون لهم مقابل هذه العائدات المقبوضة على شكل اشتراكات، خدمات اجتماعية.

في حين أن هذه الاشتراكات كونها إجبارية إلا أنها تعتبر أداة لإعادة توزيع الدخل "بمنح خدمات مالية إذ تعتبر عنصرا هاما في مداخيل الأسر، بل أنها أحيانا تشكل المصدر الأساسي لعدد معتبر من الأفراد فالخدمات الاجتماعية تسمح بإعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية. (بساعد، 2001)

إن النظام القانوني لهذه الاشتراكات الاجتماعية يفرضه القانون بصفة عامة حيث أن مؤسسات الاشتراكات الاجتماعية تحدد المبادئ المتعلقة بالوعاء وطرق التحصيل. (يعقوب، 1995)

ج- **الإتاوات المحصلة مقابل الخدمات المقدمة:** تعتبر الضريبة عنصرا أساسيا في تمويل النفقات العامة إذ لا تضع عائقا أمام مستعملي بعض المرافق العامة في تحملهم لجزء من الأعباء مقابل ما قدم لهم من خدمة حيث ان المبالغ المالية التي تقدم على شكل إتاوات تكون لها علاقة مباشرة مع قيمة الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة العامة أو الخاصة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للجباية:

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة، وتهدف هذه القواعد الى التوفيق بين مصلحتي الدولة المتمثلة في الخزينة العمومية ومصلحة الممولين.

ولقد صاغ ادم سميث هذه القواعد في: العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل، الاقتصاد في نفقات الجباية.

أ- **قاعدة العدالة:** يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية، وتعود فكرة المقدرة النسبية كأساس للضريبة إلى **بودان** الذي اعتمد في تحديدها على معايير ثلاثة وهي الثروة، الدخل والدخل الصافي. (محجوب، 1979، صفحة 210)

غير انه حديثا اخذت فكرة العدالة منحنى اخر في سن القوانين الضريبية، ذا ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وعليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي بين الافراد أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية، فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية. (بوزيدة، 2007)

ب- **قاعدة اليقين:** ان مضمون قاعدة اليقين، هو ان تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها (وعاؤها وسعرها) وميعاد الوفاء بها. (بوزيدة، 2007، صفحة 10)

ج- **قاعدة الملائمة في التحصيل:** ينصرف هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وإجراءات التحصيل ملائمة للممول تفاديا لثقل عبئها عليه، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله

أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل أو على إيراد القيم المنقولة، كما تقتضي تقسيط الضريبة على دفعات متباعدة حتى يسهل عليه دفعها بأقل تضحية ممكنة.

د- **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** تقتضي هذه القاعدة كما حددها آدم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية أي ضرورة أن تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذه من المستحقة عليهم عما يحصل للخزينة العمومية إلا بأقل مبلغ ممكن. (المالك، 1970، صفحة 143)

والاقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين الدولة والمكلف، فالدول تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الافراد اقل قدر ممكن.

المطلب الرابع: تصنيفات الجباية:

يتم تصنيف الضرائب الى عدة معايير تتمثل في: معيار وعاء الضريبة، معيار الواقعة المنشئة للضريبة، معيار تحمل العبء الضريبي، معيار معدل او سعر الضريبة.

1. **حسب معيار وعاء الضريبة:** نجد الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.

أ- الضريبة الوحيدة: تطبق على جميع ما يحصل عليه المكلف من الدخول باعتبارها وعاء واحد، واخضاعها الى ضريبة وحيدة كالضريبة على الدخل الإجمالي مثلا. (خلاصي، النظام الجبائي الحديث ، 2006، صفحة 20)

ب- **الضرائب المتعددة:** وهي الضرائب التي تتعدد بتعدد الدخول التي يحصل عليها المكلف؛ أي كل دخل يمثل وعاء ضريبي مستقل. وهي محل انتقادات من عدة أوجه. (محمد الصغير و يسرى ، 2003، صفحة 66)

2. **حسب معيار الواقعة المنشئة للضريبة:** يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة، ان الالتزام بالضريبة ينشا بمجرد توافر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي الى ظهور الالتزام بالضريبة. وطبقا لهذا المعيار نميز ما يلي:

أ- الضرائب على راس المال: هي الضرائب التي تنشأ عن واقعة تملك رأس المال. ويقصد بواقعة تملك رأس المال من الناحية الضريبية مجموع الأموال المنقولة (الأسهم والسندات)، العقارات المبنية وغير المبنية التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، ولا يهم إن كانت تدر دخلا أم لا.

ب- الضرائب على الدخل: هي الضرائب التي تتولد عن واقعة تحقق الدخل، ويقصد بالدخل كل مبلغ نقدي ناتج عن رأس المال أو عن العمل أو تركيبتهما معا، بصفة دورية منتظمة وبصورة متجددة. وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية هي: العمل، راس المال، العمل وراس المال معا.

ج- الضرائب على الاستهلاك: هذه الضرائب هي تاج واقعة الاستهلاك التي مفادها ان الالتزام بدفع الضريبة ينشا بمجرد شراء السلعة، ويقصد بها تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في أوجه معينة تتمثل في الحصول على السلع الاستهلاكية وضرائب الاستهلاك قد تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع. أي في صورة نوعية على الاستهلاك كالرسم الداخلي على الاستهلاك وقد تفرض

على جميع أنواع السلع في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك كالرسم على القيمة الضافة .T.V.A (بوزيدة، 2007، صفحة 20)

3. **حسب معيار تحمل العبء الضريبي:** وفق هذا المعيار نميز ما يلي:

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص أخر بأي حال. فمثلا ضريبة الدخل سواءا على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ام على الشركات كما هو الحال على ارباح الشركات (IBS) يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء الى غيرهم.

ب- الضرائب غير المباشرة: هي عكس الضرائب المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص أخر عن طريق إدراجها ضمن تكاليف السلع والخدمات وبالتالي فهي محتواة في سعر البيع. ومن الأمثلة لهذه الضرائب غير المباشرة نذكر: الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات، الضريبة على المبيعات والضريبة على الإنتاج.

الجدول (1) يمثل مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

طبيعة الضريبة	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	-سهلة التحصيل. -ثابتة المردودية. -مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بها.	-طول مدة التحصيل -مرونة اقتصادية ضعيفة. -تتطلب إدارة ضريبة على قدر من الكفاءة لمنع التهرب الضريبي.
الضرائب غير المباشرة	-مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة. -جد منتجة. -مرونة اقتصادية قوية. -سريعة التحصيل.	-ثقيلة المراقبة -غير ثابتة المردودية. -تحصيل ضعيف (الغش الضريبي)

(خلاصي، النظام الجبائي الحديث ، 2006، صفحة ص24)

4. **التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة:** يعرف معدل الضريبة بانه مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة. (فرهود، 1978، صفحة 253) ويتحدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناءا على احتياجاتها من تغطية اعبائها. وتبعا لهذا المعيار نجد الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية.

أ- الضريبة النسبية: ويقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم وعاء الضريبة. ومن امثلة الضرائب النسبية، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

ب- الضريبة التصاعدية: تعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة وتأخذ شكلين التصاعدية الاجمالية والتصاعدية بالشرائح.

✓ التصاعدية الاجمالية: في هذا النوع يقسم الوعاء الضريبي إلى عدة طبقات، وترتب هذه الأخيرة تصاعديا ثم تفرض الضريبة على بالمعدل المقابل للطبقة مباشرة. ويعاب على هذا النوع أن معدل الضريبة يعرف قفزة فجائية قاسية بمجرد انتقال الوعاء من طبقة إلى طبقة أعلى بمقدار ضئيل.

✓ التصاعدية بالشرائح: وجد هذا النوع لتجنب عيوب النوع الأول عن طريق نمط التصاعد بالشرائح ووفقا له يتم اعفاء الحد الأدنى للمعيشة ويتم تقسيم باقي الدخل إلى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى شريحة أعلى. (بوزيدة، 2007، صفحة 26)

المبحث الثاني: اساسيات حول المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها:

لقد تعددت التعاريف حول المؤسسات الاقتصادية وذلك بتعدد اراء الباحثين والإداريين المهتمين بمجال الإدارة، ومن هذه التعاريف:

التعريف الأول: المؤسسة هي عبارة عن منظمة تجمع بين اشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من اجل انتاج سلعة ما، والتي يمكن ان تباع بسعر أكبر من تكلفتها. (عدون، 1998، صفحة 10)

التعريف الثاني: هي عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تحددها الإدارة، حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية. (محمد، 2019، صفحة 28)

التعريف الثالث: هي كل نظام اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه. (بركاني، 2020)

التعريف الرابع: الشركة هي وحدة اقتصادية مستقلة، تجمع بين عوامل الإنتاج المختلفة والإنتاج للبيع والسلع والخدمات، وتوزيع الدخل مقابل استخدام تلك العوامل. (Francis, 2004, p. 1)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان المؤسسة الاقتصادية هي ذلك التنظيم الذي يجمع بين الوسائل المالية والمادية والبشرية، بغثة تحقيق الأهداف المسطرة. حيث تتميز بعدة خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية:

✓ تعد مؤسسة ذات شخصية قانونية ومستقلة، إذ تمتلك مجموعة من الصلاحيات، الحقوق المسؤوليات والواجبات.

- ✓ امتلاكها القدرة على تنفيذ الإنتاج يساعدها في السعي لأداء وظيفتها التي أسست من اجلها.
- ✓ القدرة على البقاء من خلال حصولها على تمويل كاف، وتتأقلم مع الظروف السياسية والاهتمام بالعمالة الكافية، ما يعزز قدرتها على التكيف مع الظروف المتقلبة والمتغيرة.
- ✓ تقوم كل مؤسسة بتحديد برامج وأساليب العمل وتسعى لتحقيق الأهداف المحددة التي تم وضعها من قبل.
- ✓ عبارة عن وحدة اقتصادية رئيسية في المجتمعات بسبب مساهمتها في العملية الإنتاجية ونمو الدخل الوطني.
- ✓ زوال المؤسسة الاقتصادية إذا غابت كفاءتها.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

أ- اهداف اقتصادية: تحقيق الربح، الاستجابة لرغبات المستهلكين وعقلنة الإنتاج. (عدون، 1998، صفحة 17)

ب- اهداف اجتماعية: تتعلق بضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين المستوى المعيشي للعمال والدعوة الى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق عامة. (بختي، 2003/2002، صفحة 5)

ج- اهداف ثقافية ورياضية: كتوفير وسائل ترفيه رياضية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين ورسكلة العمال القدامى وتخصيص أوقات للرياضة.

د- اهداف تكنلوجية: كإنشاء هيئة للبحث والتطوير، استعمال وسائل اعلام حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة. (عدون، 1998، صفحة 21)

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها:

أ- الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق، وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية. (عدون، 1998، صفحة 263)

ب- وظيف التموين: التموين كمجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين :مهمة الشراء ومهمة التخزين: (عدون، 1998، صفحة 294)

- وظيفة الشراء: هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين. (الشرقاوي، 1995، صفحة 20)
- وظيفة التخزين: هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين. (طرطار، 1993، صفحة 75)

ج- وظيفة الإنتاج: يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة ويمكن تعريفها بأنها" عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح. (برنوطي، 2005، صفحة 225)

د- وظيفة التسويق: ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها. (عدون، 1998، صفحة 327)

هـ- وظيفة الموارد البشرية: وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية. (المرسى، 2003، صفحة 36)

المطلب الرابع: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية:

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

1. **حسب معيار الحجم:** حجم المؤسسة يمكن ان يقاس باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال، رقم الاعمال السنوي، القيمة المضافة، الأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية لكن المعايير الاكثر استعمالا هي رقم الاعمال والقيمة المضافة:

أ- عدد العمال: يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة والتي توظف بين 10 و500 عامل والمؤسسات الكبيرة التي توظف أكثر من 500 عامل.

ب- رقم الاعمال: يعطي هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسات مع زبائنها.

ج- القيمة المضافة: تشكل المقياس الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الاعمال من الناحية النظرية، حيث تقسم المؤسسات حسب هذا المعيار الى:

- المؤسسات الصغيرة جدا TPE تشغل بين 1-9 عمال.
- المؤسسات الصغيرة PE تشغل بين 10-49 عامل.
- المؤسسات المتوسطة ME تشغل بين 50-499 عامل.
- المؤسسات كبيرة الحجم تشغل أكثر من 500 عامل. (Auriac, 1995, p. 49)

2. **حسب الشكل القانوني:** تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني الى:

أ- مؤسسات الافراد: الشخصية القانونية للمؤسسة تتطابق مع شخصية رجل الاعمال.

ب- شركات الأشخاص: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لمجموعة من الافراد.

ج- شركات رؤوس الأموال: وتتمثل في شركات المساهمة.

د- شركات ذات مسؤولية محدودة: تتمثل في EURL/SARL حيث يسمح هذا الشكل القانوني لرجال الاعمال بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة تقوم بموجبها بوظائف مختلفة في نفس الوقت، كسلطة الإدارة والجمعية العامة.

3. **حسب مصدر الأموال:** تصنف الى:

أ- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسة التي تعود ملكيتها لفرد، او مجموعة من الافراد (شركة اشخاص شركة أموال)

ب- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها ولا يحق لهم بيعها او اغلاقها الا إذا وافقت الدولة على ذلك، وتهدف المؤسسات العامة من خلال نشاطها الاقتصادي الى تحقيق مصلحة المجتمع من خلال ذلك يمكن تحقيق الربح

ج- المؤسسة المختلطة: وهي المؤسسة التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص. (صخري، 2003، صفحة 28)

4. **حسب المعيار الاقتصادي:** حيث تصنف الى ما يلي: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات.

أ- مؤسسات قطاع الفلاحة: وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

ب- مؤسسات قطاع الصناعة: وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة وكذلك صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات

الاستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، ونلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين هما الصناعات الخفيفة وفي أغلبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد بشكل واضح اما الفرع الثاني فهو الصناعات الثقيلة أو المصنعة حيث تعتبر كمستعمل لموارد منتوجات قطاعات مثل الطاقة ، و منتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي بذلك دافعة للأمام.

ج- مؤسسات قطاع الخدمات: هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية التجارة، الصحة وغيرها. (عدون، 1998، صفحة 70)

المبحث الثالث: علاقة الجباية بالمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: الضرائب المطبقة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)وعلى أرباح الشركات(IBS): تعتبر الضريبة على الدخل وعلى أرباح الشركات من الضرائب المباشرة وهي ضريبة تفرض على دخل الأشخاص سواء طبيعيين أو معنويين أي الدخل المتولد من رأس المال .ففي الأشخاص الطبيعيين تفرض على دخولهم أما الأشخاص الاعتباريين تفرض على أرباح الشركات.

1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: حسب المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تنشأ ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الإجمالي، تطبق على الدخل الصافي الإجمالي للمكلفين بها والمحددة طبقا للقانون. من خلال نص المادة نستنتج خصائص تؤسس عليها الضريبة:(A.Bouderbala, 1994)

- ضريبة سنوية: إذ تستحق سنويا على الربح أو الدخل الذي يحققه الخاضع لهذه الضريبة.
- ضريبة اجمالية: حيث تخص الدخل الإجمالي الصافي الذي يتم الحصول عليه بعد طرح جميع الأعباء التي يسمح بها القانون.
- ضريبة وحيدة: الضريبة على الدخل الإجمالي تشمل كل أصناف الدخل الخاضعة لها.
- ضريبة تصريحية لأنها تحصل بعد إعداد التصريح الذي يقوم به الخاضعون سنويا.

أ- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي: يتحدد مجال تطبيق الضريبة على جميع الأشخاص الطبيعية، وإمكانية الأشخاص المعنوية اختيار الخضوع لهذه الضريبة وذلك عندما تكون المؤسسة منظمة على شكل مؤسسات فردية، أو على شكل مؤسسات أشخاص ودخولها ضمن صنف الأرباح التجارية، الصناعية والحرفية.

ب- الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي: حسب المادة 17 من ق ض م ر م يتم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي حسب نظام الربح الحقيقي بعد حساب الدخل الإجمالي، فيما يخص المكلفين بالضريبة الذين لا يخضعون للنظام المبسط، تضيف المادة 18 منه أنه يتعين على المكلفين بالضريبة المشارة

إليه في المادة 17 أن يكتتبوا على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة تصريحا خاصا من مبلغ ربحهم الصافي بسنة أو بسنة المالية السابقة.

ويقرر أساس ضريبة الدخل الإجمالي حسب المبلغ الإجمالي للدخل الصافي السنوي الذي يتوفر عليه المكلف بالضريبة، ويكون بالنظر إلى رؤوس الأموال التي يملكها المكلف بالضريبة والمهن التي يمارسها، وبالنسبة للمؤسسات الصناعية أو التجارية أو الحرفية تخضع للضريبة على أساس ربحها الحقيقي والتي تقدر إيراداتها الصافية الناتجة من أصناف مختلفة (المادة 87 الفقرة 2 من ق ض م ر م)، أما المؤسسات التي تمارس نشاطها في الجزائر وفي الخارج، يعد ربحها المحقق في الجزائر تناسبيا مع عمليات الإنتاج أو من خلال المبيعات المنجزة في الجزائر.

ج- تخفيضات الضريبة على الدخل الإجمالي: حسب المادة 87 الفقرة 2 من ق ض م ر م تستفيد المؤسسات من تخفيضات على ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح التي يعاد استثمارها بنسبة% 30 ، ويتوجب عليها إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاستهلاكية(المنقولات أو العقارات)ويجب على المستفيد في هذا الامتياز اكتتاب إعادة الاستثمار، دعما لتصريحاتهم السنوية، وأن يمسك المستفيد محاسبة منتظمة يبين فيها نتائج الأرباح التي يمكن الاستفادة من التخفيض وفي حالة تنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في مدّة تقل عن خمس (05) سنوات ولم يتبع استثمارها يتوجب على المستفيد بدفع لقابض الضرائب مبلغ يساوي الفرق بين الضريبة المفروضة دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من ذلك التخفيض، وتطبق زيادة نسبتها 5% على الحقوق المفروضة، وفي حالة التخلف عن الشروط تتعرض لزيادة قدرها 25%.

2. الضريبة على أرباح الشركات IBS: بموجب نص المادة 38 من قانون المالية لسنة1991 ، وفقا لما ورد في نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أنشئت ضريبة سنوية وحيدة عامة نسبية وتصريحية على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف المؤسسات والأشخاص المعنوية وهي الضريبة على أرباح الشركات. يوجد لها عدة خصائص تقوم عليها وهي:

- ضريبة سنوية: فحسب مبدأ استقلالية الدورات فإن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة.
- ضريبة وحيدة :كل شخص معنوي ملزم بدفع ضريبة واحدة على أرباحهم.
- ضريبة عامة :لكونها شاملة لمختلف الأرباح، دون التمييز لطبيعتها.
- ضريبة نسبية :إنها تعتمد على معدل واحد يفرض على الربح الضريبي.
- ضريبة تصريحية :لأنه يقع التزام على المكلف بالضريبة التصريح بالربح السنوي قبل01 أفريل من كل سنة. (خلاصي، النظام الجبائي الحديث ، 2006، صفحة 29)

1. مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات: تجدر الإشارة إلى الفصل بين شركات تخضع بصفة إجبارية للضريبة على أرباح الشركات، وشركات تخضع بصفة اختيارية لهذا النوع من الضرائب. تخضع للضريبة على أرباح الشركات جميع الشركات مهما كان شكلها وغرضها مثل شركات الأموال والتي تضم

شركات الأسهم شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية بالأسهم، إضافة إلى المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. كما توجد بعض الشركات أصلا هي خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلاّ أن المشرع سمح لها الاختيار بالخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات وتتمثل هذه الشركات في شركات الأشخاص وفي هذه الحالة يتوجب عليها تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة لدى مفتشيه الضرائب المعنية ويكون هذا الاختيار نهائي، أي لا رجعية فيه مدى حياة الشركة (المادة 151 من ق ض م ر م).

2. الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الشركات: يتحدد الأساس الضريبي من خلال تحديد النتيجة الجبائية، وهو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أي طبيعة لمؤسسة واحدة، بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من الأصول، حسب المادة 140 من ق ض م ر م يتكون الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام الدورة وافتتاحها التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كقاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات، وايضا حسب المادة148 من ق ض م ر ويخضع الأشخاص المعنوية وجوبا لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق، والذي يحدد بدوره على أساس محاسبة طبقا للنظام القانوني المعمول به.

3. تخفيضات الضريبة على الأرباح: تمنح إعفاءات أو تخفيضات على الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات التي تقرر استثمار أرباحها، إما في إطار دعم الاستثمار، أو إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات، وبتم تحديد مدّة أربع سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية، حسب المادة 142 من ق ض م ر م وفي حالة عدم احترام الأحكام ولم يتم استثمار الأرباح يترتب على المستفيد من تلك الامتيازات إعادة استراد التحفيز الجبائي وتعرضه لغرامة جبائية نسبتها 30%.

الفرع الثاني: الرسم على القيمة المضافة TVA والرسم على النشاط المهني TAP:

1. الرسم على القيمة المضافة: هذا الرسم غير مباشر تم تطبيقه ابتداء من 01 أفريل 1992 في الجزائر وتخضع له كل العمليات التجارية، الصناعية والحرفية باستثناء الزراعية والنشاطات غير التجارية، غير الصناعية أو ذات الطابع المدني وتحت تخفيضات وإعفاءات منصوص عليها من قبل القانون. (عاشور، 2003، صفحة 118)

أ- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة: تخضع للرسم على القيمة المضافة:

❖ عمليات البيع :الأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة والتي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم انجازها في الجزائر أما بصفة اعتيادية أو عرضية ويطبق الرسم أيا كان شكل وطبيعة هؤلاء الأشخاص، بالنظر إلى العملية في حد ذاتها وليس الشخص المحقق لها، الذي قد يكون إما شخص طبيعي أو معنوي.

❖ عمليات الاستيراد :إن تطبيق مجال الرسم على القيمة المضافة يتوجب علينا الفصل بين العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة والتي تأخذ طابعين إما الخضوع للرسم بصفة إجبارية أو بصفة اختيارية (حميد، 2007، صفحة 105).

حيث تشمل العمليات الخاضعة بصفة اجبارية كل العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي وتتمثل في: المبيعات والاستلامات التي يقوم بها المنتجون، الأشغال العقارية، المبيعات والتسليمات على حالها الأصلي من منتوجات وبضائع خاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين والمبيعات التي يقوم بها تجار الجملة (القادر، 2004/2003، صفحة 167/166) ، اما العمليات الخاضعة اختياريا ر ق م فهي للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة حيث لهم حق الاختيار بالخضوع لهذا الرسم اعتبار لقيامهم بتعليمات موجهة للتصدير، للشركات البترولية، للمؤسسات التي تستفيد من نظام المشتريات بالإعفاء.

إعفاءات الرسم على القيمة المضافة: توجد عدة عمليات معفاة من الرسم على القيمة المضافة رغم وجودها في مجال تطبيق ذلك الرسم ومن أهمها عمليات البيع المتعلقة بالمنتجات التي تخضع لضريبة غير مباشرة عند الصنع أو التداول أو الاستهلاك وشاملة لحق خاص ورسم قيمة، العمليات التي تتم بين وحدات أو محلات المؤسسة الواحدة، المواد الغذائية، الأعمال والخدمات المحددة في المادة 19 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

أما بالنسبة للعمليات المعفاة عند الاستيراد نميز من بينها المنتجات المعفى بيعها في الداخل من الرسم على القيمة المضافة، البضائع الموضوعة تحت أنظمة الموقفة للحقوق الجمركية، سقف الملاحة وكذا آليات الصيد البحري والطائرات المخصصة للمؤسسة الوطنية للخطوط الجوية الجزائرية. اما العمليات المعفاة التي تتم عند التصدير باستثناء عمليات التصدير للتحف الفنية، الأحجار الكريمة، المعادن النفيسة، فإن باقي البضائع المصدرة معفاة من هذا الرسم.

2. الرسم على النشاط المهني: يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) ضريبة من الضرائب المباشرة التي استحدثت بموجب قانون المالية لسنة 1996 وذلك بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAICوالرسم على النشاط غير التجاري (TANC) وهو يُحَصَل على عكس الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي (اللذان يحصلان لفائدة ميزانية الدولة) لفائدة ميزانية الجماعات المحلية.

أ- مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني: يخضع للرسم على النشاط المهني الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون التابعون للنظام الحقيقي الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية. ومن بين الأنشطة المهنية الخاضعة للرسم على النشاط المهني نجد التجارة بالجملة، النشاطات الإنتاجية، الأشغال العمومية والري، البنوك والتأمينات، المساحات

الكبرى، محطات الخدمات، الصيدليات ومخابر التحاليل، الفنادق السياحية، العيادات الطبية الخاصة، المهن الحرة (الأطباء، المحامون، المحضرون القضائيون، المهندسون،)، نقل المسافرين والبضائع (الجوي، البحري، البري، بالسكك الحديدية).

ب- الأساس الخاضع للضريبة: يتكون الأساس الخاضع للرسم على النشاط المهني من المبلغ الإجمالي للإرادات المهنية أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة المحقق خلال السنة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم.

ج- تخفيضات الرسم على النشاط المهني: إن القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني تخضع لتخفيضات خاصة بنسبة 25%، 30%، 50% و75% المنصوص عليها في قانون ض م ر م المادة 219 لصالح بعض العمليات:

- ❖ تخفيضات بنسبة 25% تمنح لنشاطات البناء والأشغال العمومية والري.
- ❖ تخفيضات بنسبة 30% تمنح لعمليات البيع بالجملة وكذا عمليات البيع بالتجزئة لمواد يتضمن سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة.
- ❖ تخفيضات بنسبة 50% تطبق على عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية وكذا عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير مباشرة.
- ❖ تخفيضات بنسبة 75% تمنح لمحطات الخدمات فيما يخص عمليات البيع بالتجزئة للوقود.

المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية:

الفرع الأول: امتيازات جبائية في إطار تطوير الاستثمار: لقد نظم قانون الاستثمارات سنة 1993 مجال تطبيق مبدأ حرية الاستثمار وذلك في المادة03 الي تنص: تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلق بالأنشطة المقننة وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة أدناه.

أ- شروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية: للاستفادة من المزايا الجبائية يتوجب على المؤسسة ما يلي: تقديم طلب الحصول على المزايا الجبائية لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تقوم بدورها بإبلاغ قرار منح أو رفض المزايا في مدة لا تتجاوز ثلاثين 30 يوما. (Impôts, 2001, p. 32)

ب- تقرير الامتيازات الجبائية: حسب الأمر رقم 01- 03المؤرخ في 20 أوت2001 ، يتعلق بتطوير الاستثمار2001 ، ج ر عدد 47 تمنح الامتيازات الجبائية وفق نظامين. ويتعلق الأمر بالنظام العام وامتيازات تتعلق بالنظام الاستثنائي.

- ❖ النظام العام: المادة 07 من الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ج.ر عدد47 ، ص 18تستفيد الاستثمارات التي بحوزتها قرار الوكالة من المزايا المتعلقة بالنظام العام التي بها الحوافز الجبائية والجمركية

للاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية، والتي تنجز في المناطق الخاصة ولابد من التمييز بين الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة استغلال الاستثمار.

❖ النظام الاستثنائي: حسب المادة 10 من المرسوم رقم12/93 المتعلق بتطوير الاستثمار 2001ج.ر عدد 47: من مرحلة الانجاز ننتقل إلى مرحلة الاستغلال الاستثمار، وهي المرحلة التي يتم تشغيل المؤسسة أو الشركة أو المصنع أو المحل، ويمكن للمستثمر أن يستفيد من هذه الامتيازات مباشرة بعد استغلال المؤسسة أو الشركة المنصوص في قانون الاستثمار. يحتوي هذا النظام على نوعين وهما:

الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة، وتؤدي إلى تنمية مستدامة.

الفرع الثاني: امتيازات جبائية في إطار إعادة استثمار الأرباح:

1. إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن النشاط الاستغلالي: هو عبارة عن مجموع أو جزء من الربح المستثمر أو الذي سيستثمر والمطبق عليه معدل أقل بشكل معتبر على المعدل المطبق على الأرباح غير المستثمرة. (مامش و ناصر دادي عدون، 2008، صفحة 184)

أ- النظام الجبائي المطبق: عندما تقرر المؤسسة التي تحقق أرباحا إعادة استثمار هذه الأرباح، فإن المشرع الجبائي الجزائر يمنحها حوافز جبائية في شكل إعفاءات وتخفيضات تمس معدل الضريبة على أرباح الشركات. حسب المادة 21-03 من ق ض ر م تخضع الأرباح المعاد استثمارها للنسبة المنخفضة التي قدرها 30 % وهذا طبقا للشروط التالية:

❖ عندما يتم تخصيص هذه الأرباح أثناء سنة تحقيقها لاستثمارات عقارية ومنقولة تنجزها هذه المؤسسات في إطار نشاطها أو خارجه.

❖ يجب أن تمسك المؤسسة التي تستفيد من هذا التخفيض محاسبة قانونية، يجب عليها كذلك أن تذكر في التصريح السنوي للنتائج، الأرباح التي قد تخضع للنسبة المنخفضة، ويرفق التصريح بقائمة الاستثمارات الحقيقية مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وسعر تكلفتها.

❖ يجب أن تبقى الأموال التي تخضع للمعدل المنخفض مدة خمس سنوات على الأقل في ذمة المؤسسة وفي حالة التنازل عن هذه الأموال أو إخراجها من النشاط خلال هذه الفترة ولم يعد استثمارها فوريا، فإنه يطبق على المبالغ المستفيدة من المعدل المنخفض معدلا مكملا، وتتحمل الحقوق الإضافية المستحقة معدلا إضافيا يحدد ب5%.

2. إعادة استثمار فائض القيمة عن التنازل عن الاستثمارات: تؤدي عملية التنازل عن الاستثمار إلى نتيجة تساوي الفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية الصافية للاستثمار المتنازل عنه (فتحي و طيبي نور الدين، 1994 ، صفحة 175) إذا كان سعر التنازل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية، فإن هناك فائض قيمة أي أن

المؤسسة حققت ربحا نتيجة عملية التنازل.إذا كان سعر التنازل أصغر من القيمة المحاسبية الصافية، فإن هناك ناقص قيمة أي أن المؤسسة حققت خسارة نتيجة عملية التنازل.إذا كان سعر التنازل يساوي القيمة المحاسبية الصافية فإن المؤسسة لم تحقق لا ربح ولا خسارة.

1. النظام الجبائي المطبق على فوائض القيمة الناتجة عن التنازل:

❖ عدم استثمار الفائض :يوجد نوعين من فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات وهي: فائض القيمة الناتج عن التنازلات قصيرة المدى :وهو الذي ينتج عن بيع الاستثمارات التي تمت حيازتها أو إنجازها منذ 03 سنوات على الأقل. فائض القيمة الناتجة عن التنازلات طويلة المدى :وهو الذي ينتج عن بيع الاستثمارات التي تمت حيازتها أو إنجازها منذ أكثر من 03 سنوات. (مامش و ناصر دادي عدون، 2008، صفحة 186) طبقا للمادة 171-1 يلاحظ أن الضريبة تشجع الحفاظ على الاستثمارات، وما تقيم فوائض القيمة الناتجة عن التنازلات إلا بهدف التفرقة بين فوائض القيم تبعا لمدة الحيازة للتمييز في معدلات الاخضاع(70 % بالنسبة لقصيرة المدى و 35 % بالنسبة لطويلة المدى).

2. إعادة استثمار الفائض :إذا اختارت المؤسسة إعادة استثمار الفائض في أجل أقصاه 03 سنوات فإن الالتزام يرفق التصريح بنتيجة السنة، وقصد إعفاء هذا الفائض كليا من الضريبة يستلزم على المؤسسة تلبية الشروط التالية: أن يكون الاستثمار الجديد بديلا عن الاستثمار المتنازل عنه، ان تكون تكلفة الاستثمار الجديد تساوي على الأقل تكلفة الاستثمار المتنازل عنه مضاف إليه فائض القيمة المحقق، يجب أن تقدم المؤسسة تعهدا تبين فيه المبلغ المعاد استثماره، يجب أن تقوم المؤسسة باستثمار هذه المبالغ خلال مدة أقصاها 03 سنوات التي تلي تاريخ التنازل فإذا لم ينجز الاستثمار خلال هذه الفترة يعاد دمجه من جديد في المبلغ الخاضع للضريبة (مامش و ناصر دادي عدون، 2008، صفحة 187).

المطلب الثالث: أوجه تأثير الضريبة على المؤسسة الاقتصادية:

الفرع الأول: تأثير الجباية في مرحلة الاستغلال:

أولا :تأثير الجباية على خزينة المؤسسة في مرحلة الاستغلال: تأثر الخزينة بعامل الجباية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية: الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية.

1. تأثير الرسم على القيمة المضافة: نظرا للفرق بين قيمة الضريبة المستحقة الدفع وقيمة الضريبة الواجبة الاسترجاع، لا يمكن أن تبتعد آثار ضريبة الرسم على القيمة المضافة عن إحدى الحالتين التاليتين: (لخضر، 2007/2006، صفحة 67)

❖ في حالة أن قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع، في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة الاقتصادية في وضعية تسبيق الدولة.

- أما إذا كانت قيمة ضريبة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وهذا حتى لا تتحمل خزينة المؤسسة تكاليف إضافية تأتي في شكل عقوبات عن التأخر.

2. تأثير الضرائب على أرباح الشركات:

يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية، إذ يتعين على الخاضع لهذه الضريبة أن يقوم بنفسه بحساب مبلغها وتصفيتها ودفعها تلقائيا لصندوق قابض الضرائب المختص إقليميا، ويتم هذا بدون إصدار وإرسال مسبق للجدول عن طريق مصلحة الضرائب(بدون إنذار). يتضمن نظام الدفعات التلقائية: دفع ثلاث 03 أقساط وتسبيقات، دفع رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات. (Jack & Christine Collette, 1987, p. 54)

يؤول من نظام الدفع التلقائي للأقساط المؤقتة، خلال سنة مالية، تباعد زمني ما بين الحدث المنشئ الحدث الذي يعطي ميلاد لفرض الضريبة والدفع الفصلي للضريبة على أرباح الشركات، بالتالي نستخلص من أن اعتماد نظام التسبيقات المؤقتة لتسديد الضرائب على الأرباح، يخفف من عبء ارتفاع الضريبة على نفقات المؤسسة بحيث أن ابتعاد فترات تسديد الضرائب يسمح للمؤسسة بتوفير المبالغ اللازمة في أوقاتها المستحقة، ففي الفترة التي تعرف فيها المؤسسة نمو النتائج وزيادة في الأرباح، يصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة، بما أن الأقساط تحسب على ضريبة سابقة تقل عن المتعلقة بالسنة المالية المعينة. لكن في حالة حدوث نتائج متناقضة أو سلبية، فإن دفع الأقساط المحسوبة على أساس مرتفع يمكن أن يؤثر سلبا على وضعية الخزينة.

كما نجد أن المؤسسة من أجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة تلجأ إلى القروض البنكية قصيرة الأجل وذلك من أجل تخفيف أثر الضرائب على الخزينة، بالإضافة إلى تفادي ضعف السيولة. (Pierre, 1972, p. 9) بالتالي فإن تراكم حجم الضرائب المستحقة وثقلها، يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة، دون المؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية الناجمة عن الاقتراض.

ثانيا: تأثير الجباية على رأس المال العامل: يمكن القول إن معظم مكونات التمويل الذاتي معفاة من الضريبة بنسبة كبيرة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي يترتب عليها وفرات ضريبية، كما يظهر التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، بحيث يلعب التمويل الذاتي دورا هاما في تمويل المؤسسة، إذ يمكنها من الحصول على نفقات مالية يتم توظيفها في مجالات مختلفة ومنها: (ناصر، 1990، صفحة 84)

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة
- دفع درجة الاستغلال المالي وحرية اتخاذ القرار.
- إمكانية نمو المؤسسة وتوسعها في حالة توفير حجم كاف من التمويل الذاتي.

ثالثا :تأثير الجباية على احتياجات رأس المال العامل: يعتبر الرسم على القيمة المضافة أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة التفاوت الشهري، ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي مطالبة بدفعه والعكس صحيح. يمكن القول في الأخير بأن تأثير الضريبة في مرحلة الاستغلال يظهر بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، ويكون تأثيره لصالح المؤسسة خاصة إذا أتقنت تسيير الضريبة والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية.

الفرع الثاني: تأثير الجباية في مرحلة التمويل:

أولا :أثر الجباية على مصادر التمويل: ومنه نميز مصادر تمويل الداخلية (الخاصة) ومصادر تمويل خارجية

1. مصادر التمويل الداخلية :تتمثل في الأسهم والتمويل الذاتي وتمارس الضريبة تأثيرا كبيرا على قرار اختيار أحد منهما وهذا كالتالي:

أ- بالنسبة للأسهم :أن ما يغري المسير باللجوء إلى اختيار هذا المصدر هو علمه أن التشريع الجبائي لا يخضع الأرباح للضريبة إلا بعد توزيعها على المساهمين، ومن خلال هذه الفترة التي تكون المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح فإن الأرباح غير الموزعة تتحول إلى مصدر التمويل الذاتي ولو بصفة مؤقتة، إضافة إلى تدعيم خزينتها بهامش السيولة يمكنها بالوفاء بالتزاماتها ويقل من الضغوط التي قد تصادفها.

ب- التمويل الذاتي: يلعب دورا مهما في تمويل المؤسسة، لكونه مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض وهذا باستخدام كلي للموارد الداخلية للمؤسسة بحيث يمكن استعماله في الحالات التالية: (Fontaner Pierre, 1997, p. 9)

- ❖ يؤخذ بعين الاعتبار في تمويل برامج الاستثمار.
- ❖ إمكانية رفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.
- ❖ بالإضافة إلى إمكانية تغطية احتياجات دورة الاستغلال.

2. مصادر التمويل الخارجية:

أ- القروض: إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفرات الضريبية ومع ذلك، يجب على المؤسسات أن تكون حذرة عند استخدام القروض كمصدر للتمويل، حيث يمكن أن يؤدي تراكم الديون إلى تفاقم المشاكل المالية والتأثير على قدرتها على السداد. وبالتالي، يجب على المؤسسات أن تحدد بعناية الأهداف والاحتياجات المالية الخاصة بها وتحليل الأثر الحقيقي للقروض على أعمالها وربحيتها قبل اتخاذ قرار بشأن الحصول على قرض.

ب- السندات: يجب على المؤسسات أن تكون حذرة عند استخدام السندات كمصدر للتمويل، حيث يمكن أن تؤدي التزامات السداد إلى زيادة الديون وتقليل السيولة المالية، وبالتالي يجب على المؤسسات أن تحدد بعناية الأهداف والاحتياجات المالية الخاصة بها وتحليل الأثر الحقيقي للاستثمار في السندات على أعمالها وربحيتها قبل اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في السندات. كما يجب عليها الانتباه لمخاطر الفائض والعجز في التمويل وضرورة التخطيط لإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

ثانيا :أثر الجباية على سياسة التمويل الايجاري: ويظهر من خلال الحالتين التاليتين: (هندي، 1996، صفحة 495)

1. الاستئجار التشغيلي: يجب على المؤسسات أن تحدد تكلفة الاستئجار التشغيلي بشكل دقيق وتحليل الأثر الحقيقي للاستثمار في هذا النوع من التمويل على أعمالها وربحيتها.
2. الاستئجار التمويلي: في هذه الحالة يتحمل المؤجر تمويل شراء الأصل الاستثمارية التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له بعقد وتأخذ هذه الحالة بدورها صورتين، الاستئجار المباشر، الاستئجار مع نقل الملكية.

ثالثا: أثر الجباية على سياسة توزيع الأرباح: يتضمن قرار توزيع الأرباح اتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها بغرض إعادة استثمارها داخل المؤسسة، وتعتبر هذه السياسة ذات أهمية لأنها تؤثر على اتجاهات المستثمرين وعلى العديد من المجالات المالية في المؤسسة مثل :الهيكل المالي، تدفق الأموال والسيولة، معدل النمو، تكلفة الأموال. كما يمكن أن يكون هناك تعارض بين الإدارة والمستثمرين، بحيث أن المستثمرين يفضلون زيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين أن الإدارة تسعى إلى زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل المؤسسة. (محمد ز.، 2008، صفحة 12/5)

يمكن الإشارة بتواجد علاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية تكمن من خلال نفي نظرية التمييز التي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية، فإن حملة الأسهم يطالبون معدل عائد أكبر قياس شركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، بما يزيد في تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى، وبالتالي تخفيض القيمة الوفية للسهم الواحد. (محمود، 2004، صفحة 930)

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والعامل الجبائي تظهر في أن المؤسسة قد تدخل في التراكم غير المناسب، والذي يقصد به مقدار الأرباح المحتجزة التي يزيد عن احتياجات المؤسسة اللازمة لإنجاز عملياتها الاستثمارية العادية، إذ لا يحق للمؤسسة أن تراكم صافي دخلها في صفة أرباح محتجزة إذا كان الغرض من ذلك هو مساعدة المساهمين شهريا في الضريبة المترتبة على إيراداتهم من الأسهم، حيث أن البعض من أنظمة الضرائب تفرض غرامات مالية على المؤسسات التي تحتجز إيراداتهم أرباح تزيد عن احتياجاتها المعقولة والضرورية. (علي، 2007، صفحة 54/53)

في الأخير يمكن القول إن للمؤسسة حق الاختيار بين طرق تمويلية عديدة فعليها سوى التفضيل فيما بينها بحيث كل طريقة تمويلية تحتوي بدورها على تخفيض جبائي خاص، مما يساعد في تمويل استثماراتها بواسطة هيكل مالي أمثل، يحقق لها أكبر إيراد مع أقل مخاطر.

الفرع الثالث: تأثير الجباية في مرحلة الاستثمار: تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز عن الاستثمار والتحضير الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة تجاه فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين وهذا بغرض توجيه اهتماماتهم الاستثمارية نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة، وهي تشمل ما يلي:

أ- إعفاء ضريبي :الإعفاء من الضريبة يكون قبل مزاولة النشاط أو تحقيق الدخل أو الربح الخاضع للضريبة ويكون الممول المقرر إعفاؤه معلوما لمصلحة الضرائب، ويكون مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة أو ظروف معينة والذي قد يكون دائما أو مؤقتا. (لخضر، 2007/2006، صفحة 21)

ب- تخفيض ضريبي: عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط، كأن تخضع لبعض الإجراءات الضريبية التقنية وهي عبارة عن معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيض العبء الضريبي من بينها نظام الاهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة استثمار الأرباح، إعادة استثمار فائض القيمة، إعادة تقييم استثمارها. (لخضر، 2007/2006، صفحة 32/30)

بالإضافة إلى تأثير الضريبة على قرار الاستثمار من خلال التشريع الضريبي وقوانين الاستثمار نجد هذا التأثير ينعكس بصفة مباشرة وفي شكل كمي على التدفقات النقدية المترتبة عن الاقتراح الاستثماري .فإدخال الضريبة ضمن عناصر التدفق النقدي يكون من خلال تحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار لذلك فإن إعادة تقييم استثمارات المؤسسة عملية تسمح لها بإعادة النظر في تقييم استثماراتها واستحداثها وقياس مردوديتها بواسطة معايير هي كالتالي:

- معيار صافي القيمة الحالية :يعتبر هذا المعيار الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي ويعتبر من بين الأساليب المستخدمة في الاختيار بين المشاريع الاستثمارية وحيث هذا المعيار لا يكون المشروع الاستثماري مقبولا إلا إذا كان صافي القيمة الحالية موجب، وفي حالة تعددت المشروعات الاستثمارية، فيقبل من قبل بينها صاحب أكبر قيمة موجبة، وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات، لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات الحالية بالتالي احتمال تحفيز قرار الاستثمار، وبهدف تشجيع الاستثمار منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الإصلاحات الضريبية تخفيضات وإعفاءات لصالح المؤسسات. (صالح، 2001، صفحة 185)

❖ معيار المعدل الداخلي للمردودية :يعتبر معيار المعدل الداخلي للمردودية المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلية مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية. (مبارك، 2004، صفحة 128) وهو من بين المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحيث يعمل المعدل الداخلي للمردودية على تحديد مدى مردودية الاستثمار أو عدم مردوديته، فكلما كان المعدل صغير ويقترب من تكلفة رأس المال كلما عبر عن عدم مردودية الاستثمار، وبالتالي يفترض على المستثمر عدم اللجوء إلى هذا الاستثمار ومحاولة اختيار استثمار آخر .وبالتالي يمكن القول إن الضريبة في هذه المرحلة يمكن أن تكون عاملا محفزا على الاستثمار، مما يمكن أن تكون عامل معوق له إذا كانت المعدلات الضريبية تتميز بالمغالات، حيث تأثير الضريبة على استثمارات المؤسسة من خلال التأثير على الأرباح بمعنى الكفاية الحدية لرأس المال، لأن ميل الاستثمار متوقف بالدرجة الأولى عليها.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تبيين ان الضريبة تقتطع جبرا من المكلف بها للدولة او لهيئة رسمية، كما تم تبيين الضرائب التي تدفعها المؤسسة والخصائص التي تتميز بها، كما تم التطرق أيضا الى التفريق بين مختلف المصطلحات المتعلقة بالضريبة، اذ ان الضريبة بشكل عام تعد من اهم المصادر التمويلية للدولة، لكن من جهة أخرى تعتبرا عبئا يؤثر على المؤسسات المكلفة بها، وعلى أدائها المالي ومردوديتها بشكل خاص.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية لمطاحن الحضنة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تمت في الفصل الأول والتي تم التعرض فيها إلى المفهوم العام للجباية وكذا المؤسسة الاقتصادية وفي إطار تدعيم هذا الجانب النظري سنحاول تسليط الضوء في الجانب التطبيقي على واقع المؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة بالمسيلة محل الدراسة لينظر إلى مدى اهتمامها وتطبيقها للجباية وكذا تأثيرها على أداء هذه المؤسسة.

على هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، تم الحديث في المبحث الأول عن ميدان الدارسة (التعريف بالمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة) وكذا الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، اما المبحث الثاني فتم عرض التحليل الوصفي لأداة الدراسة من خلال نتائج الدراسة، اما المبحث الثالث فهو اختبار الفرضيات ومناقشتها.

المبحث الأول: عرض ميدان الدراسة والأدوات المستخدمة:

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة:

1. الموقع والنشأة: يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة على بعد02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي من الطريق الوطني الرابط بين ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله أول مرة سنة 1982 ، وقد عرف المركب الصناعي التجاري بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 ، يتربع المركب على مساحة 30755 م2 منها12555 م2 مغطاة.

أسست الشركة التابعة مطاحن الحضنة في 1997/10/01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم06) جلسة يوم 1997/09/07 تحولت الى شركة مساهمة بتاريخ 1997/10/01 يبلغ راس المال الاجتماعي 60.000.000دج ابتداء من 1997/10/01 ثم تم رفعه في 1998/04/30 الى 497.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج، سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة

2. الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

- يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع MOLINO وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55دج وارتفعت القدرة الإنتاجية ب242.202.253.51 دج.
- يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوعGOLFITO وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84دج. كما تمثلت قدرات المؤسسة فيما يلي:
- قدرة الطحن 4000 قنطار/يوميا من القمح الصلب.
- 1500قنطار /يوميا من القمح اللين.
- قدرة الانتاج 2560 قنطار/يوميا من السميد (سميد ممتاز بنسبة 64 %الاستخلاص) .
- 1100 قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب% 74 :نسبة الاستخلاص) .
- قدرة تخزين 125000قنطار منها 62500 قنطار قمح لين و62500 قنطار قمح صلب.

3. مراحل العملية الإنتاجية: إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفرينة بمختلف أنواعه، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوى عدة مراحل وهي:

أ- مرحلة التموين الداخلي :وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات.

ب- مرحلة التنظيف الأولي: بعد تموين مخازن الورشات تأتي بعد ذلك عملية التنظيف الأولية، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الأولي التي تقوم بتنقية القمح من الزوائد والشوائب الكبير.

ج- مرحلة التنظيف النهائي :في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف.

د- مرحلة إضافة المياه :تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و15.8، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية.

هـ- فترة الانتظار التقني: من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فإنه يتطلب وقتا للقيام بذلك بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب، وتختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح.

و- عملية الطحن :في هذه المرحلة تقوم آلات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوبة حبات القمح، وكذلك لفصل الغلاف الخارجي لحبة القمح عن اللب.

ز- عملية الغربلة :تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزئيات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجة انفتاح وانغلاق المسامات.

ح- مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها :ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزئيات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

ط- مرحلة التوضيب والتخزين :بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، ومنها يصبح المنتوج جاهزا للتسويق.

4. الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري الحضنة: إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السُلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسيتم عرض أهم دوائر الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

الرئيس المدير العام: مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- ❖ الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- ❖ يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- ❖ التنسيق بين الوحدة وممثليها في نفس القطاع.
- ❖ يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
- ❖ يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بالمركب الصناعي التجاري بالحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة

وتنقسم المصالح التي تعمل مع المدير العام مباشرة إلى قسمين هما: قسم التنظيم والتسيير الداخلي(الهيكلي) للوحدة، قسم الإشراف على العمال والتسيير المالي والإداري للمبيعات.

أولا :قسم التنظيم والتسيير الداخلي الهيكلي للوحدة:

أ- الأمانة العامة :تابعة للمديرية العامة ومكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة في المديرية العامة.

ب- مصلحة النوعية :مكلف بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

ج- المحاسب :يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

د- المستشار القانوني :يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

هـ- مكتب مساعد الأمن والوقاية :ومهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانيا :قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات: ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية:

أ- مديرية الاستغلال :وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح:

- ❖ مصلحة التموين :ومن مهامها شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.
- ❖ مصلحة الإنتاج :مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علميا وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين أولهما مصنع التمويل رقم :(1) يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية 5000 قنطار خلال 24ساعة، مصنع التحويل رقم :(2) يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة، كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع: فرع محاسبة المواد، فرع الطحن والإنتاج، فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعا للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

❖ مصلحة الصيانة :مهمتها إصلاح الاعطاب الخاصة بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24/24 ساعة وتتفرع هذه المصلحة إلى:

– فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

– فرع الميكانيك العام وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

❖ مصلحة تسيير المخزونات :تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

– فرع استقبال وتخزين الحبوب.

– فرع تسيير مخزونات الأكياس.

– فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

ب– مديرية التسويق :وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها المسيلة، بوسعادة، عين الملح كما لها نقاط بيع محلية.

ج– مديرية الإدارة والمالية :وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

❖ مصلحة المالية والمحاسبة :تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

– فرع المالية والصندوق.

– فرع المحاسبة العامة.

– فرع المحاسبة للمبيعات.

– فرع المحاسبات.

❖ مصلحة الموارد البشرية :لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

– فرع تسيير المستخدمين.

– فرع الخدمات الاجتماعية.

❖ مصلحة الوسائل العامة :ومن مهامها:

– متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.

- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

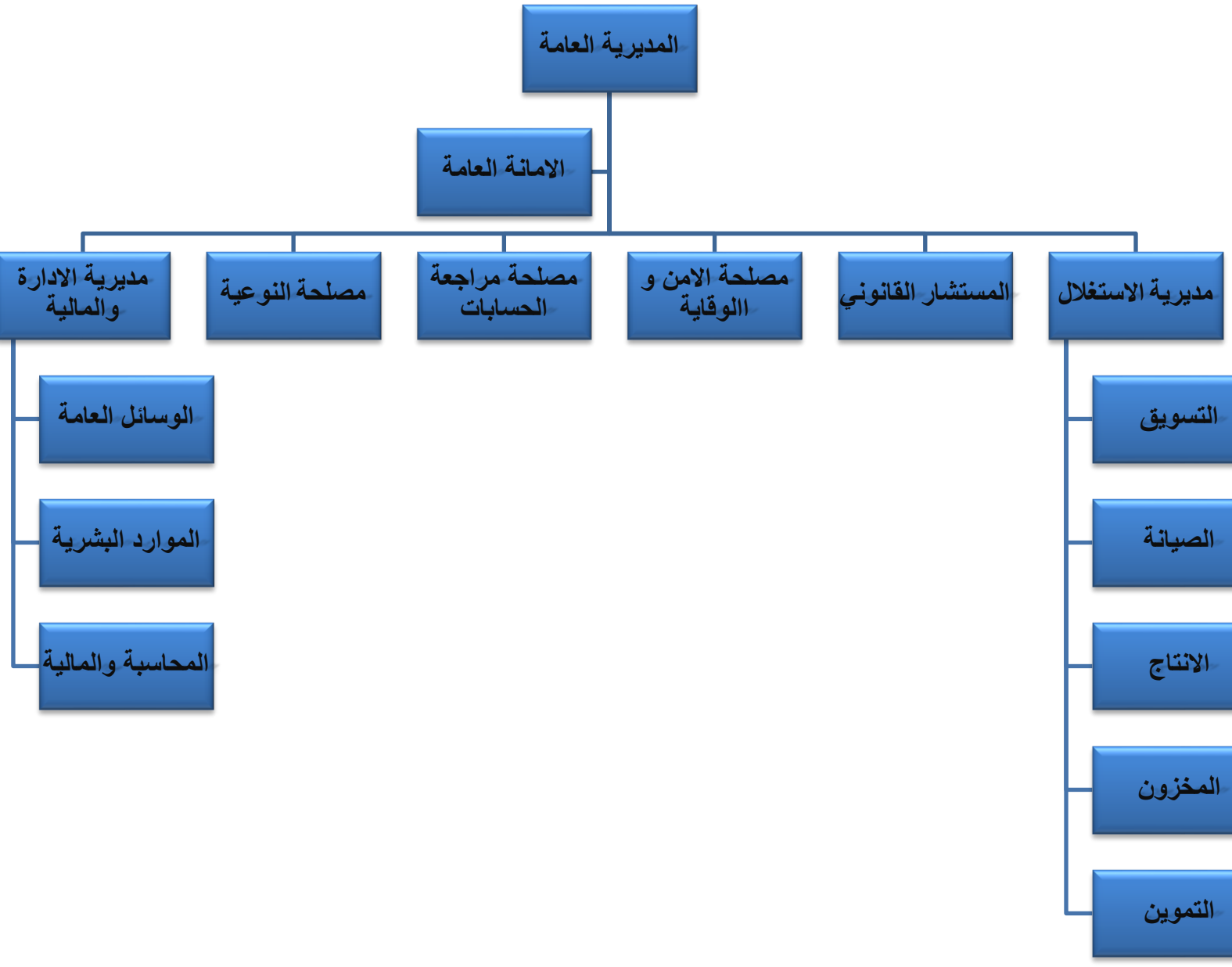

الشكل (1): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري الحضنة المسيلة.

المصدر :وثائق مؤسسة مطاحن الحضنة.

المطلب الثاني: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

أولا: المنهج المستخدم: ان منهج البحث هو مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تجعل العقل يصل الى معرفة حقيقة جميع الأشياء التي يستطيع الصول اليها بدون ان يبذل مجهودات غير نافعة. (ابراهيم، 2000، صفحة 60)

حيث سيتم اتباع منهج واضح يساعد على دراسة المشكلة لتحقيق اهداف هذه الدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة موضوع الدراسة، والذي يحاول وصف وتقييم أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة مطاحن الحصنة بالمسيلة.

ثانيا: أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات: من خلال المعلومات والظروف المكانية والزمنية المتوفرة، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على وثائق المؤسسة، حيث اعتمد عليها في هذه الدراسة وهي التي تبين كيفية سيرورة الجباية في المؤسسة مستخدما العديد من التصريحات متمثلة في جدول النتائج والميزانيات وجدول تدفقات الخزينة (2021.2020.2019) وهذه الوثائق تمكن من الحكم على مدى تأثير الجباية في المؤسسة، وهذا ما يمكن من الوصول إلى نتائج مهمة ومفيدة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأداة الدراسة:

المطلب الأول: نتائج الدراسة:

أولا: التصريحات الضريبية الشهرية والسنوية:

منظومة الضرائب التي يخضع لها المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة: يخضع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة إلى النظام الحقيقي وبالتالي يخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها: الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات بناءا على المواد 135 و136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمعدل المطبق في هذه المؤسسة هو19%.
- الرسم على النشاط المهني TAP: تخضع المؤسسة أيضا للرسم على النشاط المهني 1.5 % حسب حجم المعاملات وفقا للمواد 219،217 ،357 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الرسم على القيمة المضافة TVA: يخضع نشاط المؤسسة محل الدراسة على القيمة المضافة بمعدل 19%، 9%.
- الضريبة على الدخل الإجمالي: بموجب أحكام المواد 3،2،1 من قانون الضرائب المباشرة، فإن المؤسسة تخضع للضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة IRCM.

أ- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تتم دفوعات الأقساط التسبيقية خلال السنة التي تجب فيها حيث يساوي مبلغ كل قسط 30% من الضريبة الواجب دفعها، وتتمثل الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية كالتالي:

القسط الأول	%30	N/04/20 – N/03/20
القسط الثاني	%30	N/05/20 – N/05/20
القسط الثالث	%30	N/11/20 – N/10/20

بالإضافة إلى إيداع التصريح الأخير للضريبة على أرباح الشركات قبل 30 أفريل على الأكثر من كل سنة

لدى مفتشية الضرائب التي تتبع لها مكان تواجد الشركة.

الجدول (2) الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة لسنة 2020:

الأقساط	مبالغ الأقساط	تاريخ الايداع
القسط الأول	20148234.99 دج	2020/03/20
القسط الثاني	20367240.56 دج	2020/05/20
القسط الثالث	20367240.56 دج	2020/10/20

الجدول (3) الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح المركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة لسنة 2021:

الأقساط	مبالغ الأقساط	تاريخ الايداع
القسط الأول	20367240.56 دج	2021/03/20
القسط الثاني	20303482.26 دج	2021/05/20
القسط الثالث	20303482.26 دج	2021/10/20

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 1-5

من خلال الجدول رقم (2) و(3) يلاحظ ان المؤسسة محل الدراسة قد التزمت بالآجال القانونية للتصريحات أو التصريح السنوي، بالإضافة إلى قسط التسوية الذي قدر ب -سنة 2020.

الجدول (4) التصريح السنوي الخاص بالضريبة على ارباح الشركات للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

السنوات/البيان	الضريبة السنوية	تاريخ الايداع	العقوبات
2020	60882761.11 دج	2020/04/16	-

2021	67890801.86 دج	2021/04/16	-

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 1-5

يلاحظ أن رصيد التسوية كان موجب سنة 2021 وهو ما يؤثر إيجابا على خزينة المؤسسة لأنها تستفيد من ذلك المبلغ الذي هو عبارة عن قرض مجاني بدون فائدة. اما في سنة 2020 فكان رصيد التصفية للضريبة على أرباح الشركات سالب ب 7753754.58 دج نتيجة دفع التسبيقات بمبلغ أكبر من الضريبة الواجبة الدفع وهو ما أثر سلبا على خزينة المؤسسة.

ب- الرسم على النشاط المهني: الرسم على النشاط المهني TAP: تخضع المؤسسة أيضا للرسم على النشاط المهني % 1.5 حسب حجم المعاملات وفقا للمواد 219،217 ،357 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

الجدول (5) يمثل الرسم على النشاط المهني الخاص بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021).

البيان/السنوات	2020	2021
TAP	4659330.27 دج	6570015.00 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 9-10

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ اختلاف في قيمة الضريبة المدفوعة خلال السنتين وهذا راجع إلى رقم الأعمال المقبوض، فخلال 2020 كان المبلغ من 4659330.27 دج ثم ارتفع في سنة 2021 الى 6570015.00 دج وهذا يعود إلى الارتفاع في الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات حيث ان دفع الضريبة يؤثر على خزينة المؤسسة ودرجة سيولتها كما انها تكلفة نهائية تتحملها المؤسسة.

ج- الرسم على القيمة المضافة: يخضع نشاط المؤسسة محل الدراسة على القيمة المضافة بمعدل 19% 9%.

الجدول (6) يمثل الرسم على القيمة المضافة الخاص بالمركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

البيان/ السنوات	2020	2021
TVA	112661149.71 دج	102128577.44 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 9-10 وحسب تصريحات مسؤول مديرية المالية والمحاسبة

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ انه وفي كلتا السنتين كان مبلغ الرسم على القيمة المضافة للدفع موجبا وهذا يعود إلى أن الرسم المستحق على المبيعات أكبر من نظيره للمشتريات حيث يعتبر هذا الرصيد مورد مالي قصير الأجل، للإشارة فإن المؤسسة استفادت من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الأمر الذي جعل رصيد التصريح الضريبي الشهري الخاص الرسم على القيمة المضافة موجبا في أغلب الأشهر المعنية بالدراسة، مما يؤثر إيجابا على خزينة المؤسسة أي توفر سيولة.

د- الضريبة على الدخل الإجمالي: بموجب أحكام المواد 1،2،3 من قانون الضرائب المباشرة، فإن المؤسسة تخضع للضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولةIRCM.

الجدول (7) يمثل الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021).

البيان/السنوات	2020	2021
IRG	26121279 دج	26356620.64دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 9-10.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الضريبة على الدخل الإجمالي المقتطعة من أجور العمال المدفوعة من طرف المؤسسة المعنية إلى إدارة الضرائب متغيرة من سنة لأخرى وهذا التغير راجع إلى زيادة الكتلة الأجرية في المؤسسة وهذا يؤدي إلى زيادة الأجر الخاضع للضريبة فخلال سنة 2020 دفعت المؤسسة مبلغ 26121279 دج كضريبة على الدخل مقارنة مع سنة 2021 التي دفعت فيها 26356620.64 دج. ومنه المؤسسة استفادت من تمويل مجاني بدون فوائد من ذلك المبلغ المقتطع من أجرة العامل. فخلال مدة 20 يوم التي يبقى فيها المبلغ في المؤسسة إلى غاية دفعة لإدارة الضرائب تكون الخزينة استفادت من تمويل مجاني بدون تكلفة وبالتالي زيادة السيولة مما يدعم التوازن المالي للمؤسسة من خلال رفع الموارد القصيرة الأجل (الديون القصيرة) والمتمثل في مبلغ هذه الضريبة.

ثانيا: التوازن المالي: إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في :الخزينة، رأس المال العامل، احتياجات راس المال العامل وعليه سيتم تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي الأنفة الذكر.

أ- راس المال العامل FR: يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل = الأصول الجارية-الخصوم الجارية.

الجدول (8) يوضح رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2020-2021):

البيان	2020	2021
الأصول الجارية	1330388717.47 دج	1165098728.21 دج
الخصوم الجارية	403891091.65 دج	354628817.06 دج

راس المال العامل	926497625.4 دج	810469911.15 دج

المصدر اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 1-2-7-8

الملاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن رأس المال العامل للمؤسسة عينة الدراسة كان موجب وشهد انخفاضا سنة 2021، وما يمكن قوله إن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ومنه يستنتج أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة (المخزونات مثلا) إلى سيولة في موعد استحقاق هذه الديون بالاعتماد على الأصول المتداولة.

ب- احتياجات راس المال العامل BFR: تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية وهي الديون قصيرة الأجل، وهذه الموارد تغطي مستلزماتها لاحتياجات الدورة (المخزونات والقيم القابلة للتحقق) فإذا كان الفرق موجب فان المؤسسة عينة الدراسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى وعليها أن تبحث على موارد إضافية من اجل تغطية هذه الاحتياجات، والعكس إذا كان الفرق سالب، ويتم احتساب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة:

- راس المال العامل: استخدامات الاستغلال-موارد الاستغلال.

الجدول (9) يوضح احتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

البيان	2020	2021
استخدامات الاستغلال	221981739 دج	221341969.1 دج
موارد الاستغلال	403891091.65 دج	354628817.06 دج
BFR	-181909370.6 دج	-1330286847.9 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد عل الملاحق 1-2-7-8

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب في سنة 2020 وكذلك 2021 ويعود سبب ذلك في الزيادة في قيم الاستغلال، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها بالكامل ولا تحتاج إلى موارد أخرى، وهذا شيء إيجابي بالنسبة إلى المؤسسة.

ج- الخزينة TN: تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل تحسب بالعلاقة التالية:

- الخزينة = رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل.

الجدول (10) يوضح كيفية حساب الخزينة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021)

البيان	2020	2021

راس المال العامل	926497625.4 دج	810469911.15 دج
احتياجات راس المال العامل	181909370.6 دج	133286847.9 دج
الخزينة	1108406996 دج	943756759

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول رقم (10) يتم ملاحظة أن الخزينة موجبة في سنوات الدراسة 2020-2021 وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ويبقى فائض يعبر عن رصيد الخزينة، مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

ثالثا: ربحية ومردودية المؤسسة:

أ- الربحية: وتقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية وتحسب بالعلاقة التالية:

- هامش الربح = (صافي الربح/صافي المبيعات)x 100

الجدول (11) يوضح نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021)

البيان/السنوات	2020	2021
صافي الربح	356201443.13 دج	279626113.38
صافي المبيعات	3253289448.16 دج	3062987389.73
هامش الربح%	10.94	9.12

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 3-5

من خلال الجدول (11) أعلاه يلاحظ أن هامش الربح للسنتين 2020 و 2021قدر ب 10.94 و9.12 على التوالي حيث تعتبر نسبة سنة 2020 أكبر من سنة 2021 وهذا يدل على ان المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنة 2020 من سنة 2021 وهو ما يدل على الحالة الجيدة التي تمر بها المؤسسة عموما.

ب- المردودية المالية: إن المر دودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على ضمان استمرار نشاطها وتحسب بالعلاقة:

- المردودية المالية =النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

الجدول (12) المردودية المالية في ظل وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

البيان /السنوات	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	297615870.7 دج	218093064.6 دج
الأموال الخاصة	2608105086.98 دج	2394861062.36 دج
المردودية المالية	0.114	0.091

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 3-5-7

الجدول (13) المردودية المالية في ظل عدم وجود ضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021)

البيان/ السنوات	2020	2021
النتيجة الصافية قبل الضريبة	358498631.87 دج	279067269.77 دج
الأموال الخاصة	2608105086.98 دج	2394861062.36 دج
المردودية المالية	0.137	0.116

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 3-5-7

من خلال الجدولين (12) و(13) يلاحظ أن المردودية المالية في سنة 2020 في ظل عدم وجود الضريبة قد بلغت (0.137) وفي ضل وجود ضريبة قد بلغت (0.114) أي أن المردودية المالية قد ارتفعت بنسبة (0.023) عند تطبيق الضريبة وهذا يدل على الأثر الضريبي على المردودية المالية، وفي 2021 ارتفعت أيضا بنسبة (0.025)، ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة على النتيجة.

ج- المردودية الاقتصادية: تحسب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

- المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الأصول.

الجدول (14) يوضح المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

البيان/السنوات	2020	2021
النتيجة الصافية قبل الضريبة	358498631.87 دج	279067269.77 دج
مجموع الاصول	3102442550.82 دج	2865048392.59 دج
المردودية الاقتصادية	0.115	0.097

الجدول (15) يوضح المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

البيان/السنوات	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	297615870.7 دج	218093064.6 دج
مجموع الأصول	3102442550.82 دج	2865048392.59 دج
المردودية الاقتصادية	0.095	0.076

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 1-3-5-8

من خلال الجدول (14) و(15) الشيء الملاحظ أن المردودية الاقتصادية سنة 2020 في ظل عدم وجود الضريبة بلغت (0.115) وبلغت (0.095) في ظل وجود ضريبة اي بانخفاض بلغ (0.02)، وفي سنة 2021أيضا انخفضت نسبة المردودية الاقتصادية ب (0.021) وهو ما يدل على الاثر الفعال الذي تتركه الضريبة على المردودية الاقتصادية.

رابعا: الوفرات الضريبية:

أ- الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاكات: إن التشريع الضريبي الجزائري يسمح للمؤسسة بمعاملة أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي، وهذا ما يلاحظ في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة والتي استفاد من وفرات ضريبية هامة ناتجة عن الاهتلاكات والتي يلخصها الجدول التالي:

الجدول (16) الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021)

السنوات/البيان	الاهتلاكات	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	69910219.27 دج	%19	13282941.66 دج
2021	84707801.87 دج	%19	16094482.36 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 3-5

من خلال الجدول (16) يلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة حققت وفر ضريبي معتبر من خلال تخفيض الوعاء الضريبي على أرباح الشركات الناتج من الاهتلاك حيث أنه يمثل الجزء الهام والأكبر من التمويل الذاتي للمؤسسة، والذي يسمح لها بتمويل استثماراتها التوسعية وزيادة ربحيتها.

ب- الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات: المؤونات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف والخسائر التي لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع، وتمتاز المؤونات بخاصية قابلة للإلغاء بمعنى يمكن إضافتها جزئيا أو كليا إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية المعنية متى زال الخطر التي خصصت من اجله سواء زال كليا أو جزئيا .وينتج وفرا ضريبيا معتبرا من المؤونات والتي استفادت منها المؤسسة بشكل جيد، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (17) الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2020-2021):

السنوات/البيان	المؤونات	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	5718102.01 دج	%19	1086439.382 دج
2021	21543896.75 دج	%19	4093340.38 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 3-5

من خلال الجدول رقم (17) الملاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت وفرا ضريبيا هاما وبالتالي ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي، والذي يمثل جزء كبير من تمويلها الذاتي.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها:

أولا: اختبار الفرضية الأولى:

للجباية أثر سلبي على أداء مؤسسة مطاحن الحضنة. مؤكدة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

توجد العديد من المؤشرات لقياس تأثير الجباية على أداء المؤسسة، مؤكدة فهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرف التأثير الجبائي على المؤسسة الاقتصادية منها: مؤشرات التوازن المالي، الربحية ومردودية المؤسسة (المردودية المالية، المردودية الاقتصادية) وكذا الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات والمؤونات.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة:

يكمن تأثير الضريبة على الخزينة في اختلالها، بينما تأثير الضريبة على النتيجة الصافية يتمثل في تخفيض حجمها، قد تم نفيها في الجانب التطبيقي، فالضريبة تؤثر سلبا وإيجابا على خزينة المؤسسة (مؤشرات التوازن المالي الجزء الخاص بالخزينة)، الا انها تؤثر على النتيجة بتقليص حجمها من خلال النتيجة الصافية.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة أثر الجباية على أداء مؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2020-2021) حيث تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

أن الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة تؤثر إيجابيا من خلال فترة دفع تلك الضرائب أي عند حصولها على أموال تستفيد منها فهو يمثل مصدر مالي مجاني للمؤسسة وهذا يساهم في تحقيق توازن مالي قصير للمؤسسة أما الأثر السلبي فيظهر من خلال دفع المؤسسة لتلك الضرائب فهي تعتبر عبء على خزينتها.

كما أن مؤشرات التوازن المالي تتأثر بالضرائب والرسوم من خلال مكوناته فهنالك من يؤثر إيجابيا مثل مخصصات الاهتلاكات والمؤونات والوفرات الضريبية، كما تتأثر المردودية بالضرائب الرسوم فنلاحظ أن النتيجة الصافية انخفضت وهذا ما أثر عليها.

في الأخير تبين أن المؤسسة قادرة على تحمل الأعباء الضريبية.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي تمت للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة "ما مدى تأثير الجباية على أداء مؤسسة مطاحن الحضنة" حيث تمت معالجة هذه الإشكالية عبر فصلين، وهذا انطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها أو عدم صحتها حيث تم التطرق في الإطار المفاهيمي (الفصل الأول) لكل من مفهوم الجباية وماهية المؤسسات الاقتصادية كما قمنا بتشخيص أهم الضرائب التي تخضع لها أغلبية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى اهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية وكذا أوجه تأثير الضريبة على المؤسسات كما تم التطرق الى التهرب الضريبي باعتباره موضوع مهم في مجال الجباية.

خلال الفصل التطبيقي تمت دراسة تأثير الضرائب على اداء مؤسسة مطاحن الحضنة حيث يمكن القول بأن المؤسسة في وضع مالي متوازن، ومن خلال عرض اهم الضرائب التي تطبق عليها تبين انها توثر بالسلب وبالإيجاب على الخزينة كما ان المؤسسة قادرة على تحمل الأعباء الضريبية.

-أولا: نتائج الدراسة:

- الضريبة فريضة مالية تدفع جبرا إلى الدولة مساهمة في التكاليف والأعباء العامة حتى تتمكن من تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- وجود العديد من الأنواع الضريبية ضرائب وحيدة ومتعددة، ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ضريبة الأشخاص والأموال.
- تستفيد المؤسسة من قرض ضريبي بدون فائدة وهو تمويل مجاني قصير الأجل تتحصل عليه المؤسسة عند اقتطاعها للضريبة على الدخل الإجمالي وعندما يكون الرسم على القيمة المضافة موجب وكذلك إذا كان رصيد التصفية موجب فهي تؤثر إيجابا على خزينة المؤسسة لأنه يزيد من سيولتها إلى غاية دفعه إلى إدارة الضرائب، تؤثر الضريبة على أرباح الشركات سلبا عندما تكون التسبيقات أكبر من الضريبة الواجبة الدفع.
- تؤثر الضريبة على النتيجة الصافية سلبا حيث كلما ارتفعت الضريبة انخفضت النتيجة وهذا يؤدي إلى انخفاض المردودية المالية والاقتصادية.
- تتأثر مصادر التمويل الداخلية بالضريبة على أرباح الشركات التي تقلص من حجم النتيجة، وتؤثر الاهتلاكات والمؤونات بشكل إيجابي لأنها تخفف من العبء الضريبي.

-ثانيا: مقترحات:

- الاهتمام بدارسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يسهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة.
- ضرورة نشر الثقافة الضريبية بين المكلفين بالضريبة عن طريق المناشر الإعلامية التي تبرز النظام الضريبي المتبع في الجزائر وتعلم المكلفين بالضريبة بواجباتهم وحقوقهم.
- تخفيض معدلات الضريبة من أجل المساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية.

-ثالثا: افاق البحث:

وفي النهاية يمكن القول ان البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع، لذلك يبقى البحث في مجاله خصبا وتختتم هذه الدراسة ببعض النقاط البحثية التي من الممكن ان تكون الدراسات في المستقبلية:

- الاثر الضريبي وأسس التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- اجراء دراسة حول دور الامتيازات الضريبية في تشجيع الاستثمار داخل المؤسسة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1-أحمد طرطار. (1993). الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2-الحناوي محمد صالح. (2001). اساسيات الادارة المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

3-الزبيدي حمزة محمود. (2004). الإدارة المالية المتقدمة. عمان: مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع.

4-العامري محمد علي. (2007). الإدارة المالية. عمان: دار المناهج.

5-المولودة بوعون، و نصيرة يحياوي . (2010). الضرائب الوطنية و الدولية . الجزائر: دار التعليم والتدريب .

6-امين يعقوب. (1995). الجباية والتنمية الاقتصادية. القليعة، INF، الجزائر.

7-بعلي محمد الصغير ، و ابو العلا يسرى . (2003). المالية العامة . الجزائر: دار العلوم .

8-بوزيد حميد. (2007). جباية المؤسسات (الإصدار الثالث). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9-جمال الدين محمد المرسى. (2003). الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

10-حامد عبد المجيد وراز. (1994). النظم الضريبية . بيروت: دار الجامعة.

11-حميد بوزيدة. (2007). جباية المؤسسات . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12-دادي عدون ناصر. (1990). تقنيات مراقبة التسيير ج2. الجزائر: .TRANS MEDIA

13-رضا خلاصي. (2006). النظام الجبائي الحديث . الجزائر: هومه.

14-رضا خلاصي. (2006). النظام الجبائي الحديث (الإصدار 2). الجزائر: هومه.

15-رفعت محجوب. (1979). المالية العامة. بيروت : دار النهضة العربية.

16-سعاد نائف برنوطي. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة. عمان الاردن: دار وائل لنشر.

17-سعاد نائف برنوطي. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة. عمان: دار وائل للنشر.

18-سيد عبد النبي محمد. (2019). إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز (الإصدار 1). مصر: وكالة الصحافة العربية للنشر.

19-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي. (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

20-عبد الرزاق بن حبيب. (2006). اقتصاد وتسيير المؤسسة (الإصدار الثالثة). الجزائر: .opuc

21-عبد الله خبابة. (، 2009). اساسيات في اقتصاد المالية العامة . الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة .

22-عبد المنعم فوزي. (بلا تاريخ). المالية العامة والسياسات المالية (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر : منشأة المعارف.

23-علي الشرقاوي. (1995). المشتريات وإدارة المخازن. بيروت: الدار الجامعية.

24-علي بساعد. (19 ماي، 2001). محاضرة التمويل العمومي للعدالة الاجتماعية. ENI ، الجزائر.

25-عمر صخري. (2003). اقتصاد المؤسسة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

26-عوض الله صفوت عبدالسلام. (1993). اقتصاديات الصناعات الصغيرة. القاهرة: دار النهضة العربية القاهرة.

27-قحطان السيوفي. (1998). اقتصاديات المالية العامة. دار الطلاس للنشر.

28-كنوش عاشور. (2003). المحاسبة العامة اصول ومبادئ. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

29-لسلوس مبارك. (2004). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

30-محمد سعيد فرهود. (1978). مبادئ المالية العامة. حلب : مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

31-محمد عباس محرزي. (2003). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

32-محمود حسين الوادي. (2006). المالية العامة. عمان: المسيرة.

33-مروان عبد المجيد ابراهيم. (2000). اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: الرواق للنشر.

34-منسي أسعد عبد المالك. (1970). اقتصاديات المالية العامة. مطبعة مخيم.

35-منير إبراهيم هندي. (1996). الإدارة المالية المعاصرة (الإصدار 2). مصر: المكتب العربي الحديث.

36-ناصر دادي عدون. (1998). اقتصاد المؤسسة (الإصدار 2). الجزائر: دار المحمدية.

37-ناصر مراد. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة.

38-ناصر مراد. (2004). التهرب والغش الضريبي في الجزائر (الإصدار 1). الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

39-نواصر محمد فتحي، و طيبي نور الدين. (1994). مبادئ المحاسبة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

40-يوسف مامش، و ناصر دادي عدون. (2008). آثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي. الجزئر: دار المحمدية العامة.

41–ناصر مراد. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة.

42–ناصر مراد. (2004). التهرب والغش الضريبي في الجزائر (الإصدار 1). الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع

43–يوسف مامش، و ناصر دادي عدون. (2008). آثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي. الجزئر: دار المحمدية العامة

44–يونس أحمد البطريق. (1972). ، مقدمة في النظم الضريبية. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث لمطباعة والنشر الإسكندرية.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

1-براهيم بختي. (2003/2002). دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.

2-بوعزة عبد القادر. (2004/2003). التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة صيدال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر

3-فلاح محمد. (2006/2005). السياسة الجبائية الأهداف والأدوات، حالة الجزائر أطروحة دكتوراه دولة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

4-يحي لخضر. (2007/2006). دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير. المسيلة: جامعة المسيلة.

ثالثا: المجلات

1-زرقون محمد. (2008). أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة. مجلة الباحث(8)، صفحة 12/5.

Les livres

1-A.Bouderbala. (1994). La Forme Fiscale, Evaluation et Perspectif, Revue mutation N°07. alger: Ed par laChambre Nationale de Commerce d'Alger.

2-Auriac, J. M. (1995). Economie d'entreprise. paris: costeilla.

3-Beltrame, P. (s.d.). OPCIT .

4-C.R.Masson. (1990). la notion d'évasion fiscale en droit interne Français. paris : L. GAJ.

5-Fontaner Pierre. (1997). opcit.

6-Francis, G. L. (2004). économie de l'entreprise : Deuxème année-Deng ; élément de cours et études des cas corrigées. Ouagadougou-Burkina Faso: L'Harmattan.

7-Impôts, D. G. (2001). Guide Fiscal de l'investisseur, Direction des Relations Publique et de la Communication.

8-Jack, B., & Christine Collette. (1987). Gestion fiscal et Finance de l'entreprise. paris: Presse universitaire de France.

9-Michel, L. (1996). Traité de politique fiscale. Paris, france: éditions PUF.

10-Pierre, F. (1972). fiscalité et investissement. France : Presse universitaire de France.

رابعا: مواقع الانترنت:

1-منير بركاني. (05 مارس، 2020). تم الاسترداد من موقع تدوينة: https://www.tadwiina.com/

.

قائمة الملاحق:

CIC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 264 747 341,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 673 033 585,81**	1 900 979 752,46	**1 772 053 833,35**	**1 849 200 393,16**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matiéres premiéres et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		**1 659 390 345,82**	329 001 628,35	**1 330 388 717,47**	**1 122 087 660,11**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 332 423 931,63**	2 229 981 380,81	**3 102 442 550,82**	**2 971 288 053,27**

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		**2 608 105 086,98**	**2 568 010 172,69**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		**90 446 372,19**	**81 160 025,95**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		**403 891 091,65**	**322 117 854,63**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**3 102 442 550,82**	**2 971 288 053,27**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 335 930 531,18**	**3 013 381 942,47**
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 660 243 103,68**	**-2 393 489 169,22**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**675 687 427,50**	**619 892 773,25**
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**419 699 828,41**	**403 068 084,88**
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**358 153 694,62**	**358 095 697,83**
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**344 937,25**	**1 015 339,48**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**358 498 631,87**	**359 111 037,31**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 350 886 656,23**	**3 037 032 683,78**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 994 685 213,10**	**-2 679 712 673,89**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**356 201 443,13**	**357 320 009,89**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**356 201 443,13**	**357 320 009,89**

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 442 794 709,58	3 041 061 818,24
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-3 100 709 447,64	-3 078 249 097,56
Intérêts et autres frais financiers payés		-150 373,96	-94 663,85
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		219 164,70	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		342 154 052,68	-37 281 943,17
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 936 035,77	2 867 198,20
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		344 090 088,45	-34 414 744,97
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-47 763 952,44	-2 560 426,54
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		53 450 738,43	3 027 544,31
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		344 937,25	1 015 339,48
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		6 031 723,24	1 482 457,25
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74;131;132)			1 211 731,45
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			1 211 731,45
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		350 121 811,69	-31 720 556,27
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		758 285 166,85	790 005 723,12
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 108 406 978,54	758 285 166,85
Variation de la trésorerie de la période		350 121 811,69	-31 720 556,27
Rapprochement avec le résultat comptable		86 469 707,26	-331 934 733,86

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Chiffres d'Affaires		3 062 987 389,73	3 253 289 448,16
Ventes de marchandises		24 623 147,82	5 798 372,58
Ventes Produits Finis		3 005 945 771,91	3 224 482 751,59
Ventes Produits Intra-Groupe		32 332 700,00	21 285 800,00
Prestation de Services		85 770,00	1 057 524,79
Autres Ventes			664 999,20
Variation stocks produits finis et en cours		2 517 478,00	-9 908 255,68
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 018 450,31	
Cession Inter Unités		86 826 125,87	92 549 338,70
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 154 349 443,91**	**3 335 930 531,18**
Achats consommés		-2 385 275 400,02	-2 590 916 654,95
Services extérieurs et autres consommations		-83 380 482,92	-69 326 448,73
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 468 655 882,94**	**-2 660 243 103,68**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**685 693 560,97**	**675 687 427,50**
Charges de personnel		-240 062 050,84	-250 455 228,55
Impôts, taxes et versements assimilés		-55 359 258,78	-5 532 370,54
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**390 272 251,35**	**419 699 828,41**
Autres produits opérationnels		3 791 249,61	4 239 010,84
Autres charges opérationnelles		-17 829 634,87	-529 000,31
Dotations aux Amortissements		-84 707 801,87	-69 910 219,27
Dotations aux Provisions		-21 543 896,75	-5 718 102,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 085 102,30	10 372 176,96
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**279 067 269,77**	**358 153 694,62**
Produits financiers			344 937,25
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			**344 937,25**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**279 067 269,77**	**358 498 631,87**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		558 843,61	-2 297 188,74
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 167 225 795,82**	**3 350 886 656,23**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 887 599 682,44**	**-2 994 685 213,10**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**279 626 113,38**	**356 201 443,13**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**279 626 113,38**	**356 201 443,13**

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 600 920 831,90	3 442 794 709,58
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-3 746 738 987,69	-3 100 709 447,64
Intérêts et autres frais financiers payés		-264 495,97	-150 373,96
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**-11 874 674,22**	**219 164,70**
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-157 957 325,98	342 154 052,68
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		548 286,68	1 936 035,77
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-157 409 039,30	344 090 088,45
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-9 259 630,65	-47 763 952,44
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			53 450 738,43
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			344 937,25
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-9 259 630,65	6 031 723,24
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions		2 018 450,31	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		2 018 450,31	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-164 650 219,64	350 121 811,69
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 108 406 978,54	758 285 166,85
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		943 756 758,90	1 108 406 978,54
Variation de la trésorerie de la période		-164 650 219,64	350 121 811,69
Rapprochement avec le résultat comptable		-357 450 207,15	86 469 707,26

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		279 626 113,38	356 201 443,13
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 115 234 948,98	2 251 903 643,85
TOTAL I		**2 394 861 062,36**	**2 608 105 086,98**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		19 368 613,69	15 800 369,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		96 189 899,48	74 646 002,73
Prov.p/pensions et oblig.similaires		96 189 899,48	74 646 002,73
Autres Provisions			
TOTAL II		**115 558 513,17**	**90 446 372,19**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 360 722,74	73 933 918,84
Opérations Groupe			
Impôts		631 592,00	366 892,00
Autres dettes		329 636 502,32	329 590 280,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		**354 628 817,06**	**403 891 091,65**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 865 048 392,59**	**3 102 442 550,82**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 653,49	137 653,49	98 000,00	52 000,00
Immobilisations corporelles		3 624 667 642,09	1 945 056 355,79	1 679 611 286,30	1 755 888 543,11
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 464 151 029,51	661 955 052,50	802 195 977,01	826 800 159,94
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 771 865,30		92 771 865,30	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 811 846 593,92	1 283 101 303,29	528 745 290,63	540 586 611,01
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		20 221 578,08		20 221 578,08	16 094 490,24
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 645 143 673,66**	**1 945 194 009,28**	**1 699 949 664,38**	**1 772 053 833,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		153 099 989,53	2 674 952,89	150 425 036,64	139 441 820,68
Stocks matiéres premiéres et fournitures		29 082 998,55		29 082 998,55	20 831 159,22
Produits finis et encours		16 962 597,87		16 962 597,87	13 289 038,29
Autres stocks		107 054 393,11	2 674 952,89	104 379 440,22	105 321 623,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		348 852 361,03	323 274 369,37	25 577 991,66	66 518 895,67
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		591 514,66		591 514,66	506 527,63
Autres débiteurs		45 247 732,44	500 306,09	44 747 426,35	15 514 494,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		943 756 758,90		943 756 758,90	1 108 406 978,54
TOTAL ACTIF COURANT		**1 491 548 356,56**	**326 449 628,35**	**1 165 098 728,21**	**1 330 388 717,47**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 136 692 030,22**	**2 271 643 637,63**	**2 865 048 392,59**	**3 102 442 550,82**

CIC HODNA M28

BALANCE GENERALE

-copie provisoire

EDITION DU 05/06/2023 11:13

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/20 AU 31/12/20		SOLDE AU 31/12/20	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4420000	IRG SUR SALAIRES	0,00	2 820 034,56	26 356 620,34	26 206 226,64		2 669 640,86
4421000	DROITS DE TIMBRES SUR VENTE	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
4452000	T.V.A. COLLECTTE SUR BIENS	0,00	0,00	112 661 149,71	112 661 149,71		0,00
4452020	TVA colectée sur prestation	0,00	0,00	171 311,19	171 311,19		0,00
4452110	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS IMMOBILISATIONS	0,00	0,00	1 961 504,00	1 961 504,00		0,00
4452120	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS BIENS	0,00	0,00	17 239 374,70	17 239 374,70		0,00
4452130	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR PRESTATIONS	0,00	18 639,00	14 622 483,28	14 603 844,28		0,00
4457000	T.V.A A REGULARISER OU EN ATTENTE	20 046,33	0,00	506 869,63	20 388,33	506 527,63	
4476000	TAP	0,00	313 904,00	4 659 330,27	4 712 318,27		366 892,00
44------	Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés	**0,00**	3 132 531,23	178 178 643,12	177 576 117,12		2 530 005,23
	TOTAL GENERAL	20 046,33	3 152 577,56	178 178 643,12	177 576 117,12	506 527,63	3 036 532,86

CIC HODNA M28

BALANCE GENERALE

-copie provisoire

EDITION DU 05/06/2023 11:21

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/21 AU 31/12/21		SOLDE AU 31/12/21	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4420000	IRG SUR SALAIRES	0,00	2 669 640,86	26 121 279,00	25 573 499,39		2 121 861,25
4421000	DROITS DE TIMBRES SUR VENTE	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
442*****	**Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers**	**0,00**	**2 669 640,86**	**26 121 279,00**	**25 573 499,39**		**2 121 861,25**
4452000	T.V.A. COLLECTTE SUR BIENS	0,00	0,00	102 128 577,44	102 128 577,44		0,00
4452020	TVA COLECTÉE SUR PRESTATION	0,00	0,00	10 848,64	10 848,64		0,00
4452110	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS IMMOBILISATIONS	0,00	0,00	1 318 512,60	1 318 512,60		0,00
4452120	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS BIENS	0,00	0,00	11 951 842,24	11 951 842,24		0,00
4452130	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR PRESTATIONS	0,00	0,00	16 881 387,31	16 881 387,31		0,00
4457000	T.V.A A REGULARISER OU EN ATTENTE	506 527,63	0,00	607 435,78	522 448,75	591 514,66	
445*****	**Etat, taxes sur le chiffre d'affaires**	**506 527,63**	**0,00**	132 898 604,01	132 813 616,98	**591 514,66**	
4470000	TAP	0,00	366 892,00	6 570 015,00	7 466 584,00		1 263 461,00
447*****	**Autres impôts, taxes et versements assimilés**	**0,00**	**366 892,00**	**6 570 015,00**	**7 466 584,00**		**1 263 461,00**
	TOTAL GENERAL	506 527,63	3 036 532,86	165 589 898,01	165 853 700,37	591 514,66	3 385 322,25

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: 13-05-2000 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203110351 الصادرة بتاريخ: 14-11-2022 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2022-23

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر الجباية على رفع الخزينة العامة دراسة حالة المركب الصناعي الحجري الحضنة

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 06/06/2023

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: ..... ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: ..... عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: ..... خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2023/05/15

إلى السيد: المركب الصناعي التجاري
المديرية

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	صبرعبد الله	181831076121	208481549	
02	رشرعلي لسعباث	181837076058	208710361	

عنوان المذكرة: أثر الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
د. بلوأمنح الجيلاني	مليك اسماعيل مدير المالية و المحاسبة	رئيس قسم علوم التسيير أ.د. توفيق عمار جامعة المسيلة